

الإطار القانوني للشراكة بين القطاع العام والخاص في التشريع الجزائري دراسة مقارنة

Legal Framework for Public-Private Partnership In Algerian legislation - Comparative study-

تاريخ القبول: 2022/06/12

تاريخ الإرسال: 2022/02/09

التركيز على الطبيعة القانونية لعقود الشراكة بين القطاعين من خلال التكييف القانوني ثم الآثار المترتبة عن تحديد الطبيعة القانونية لعقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

لتخلص الدراسة لتحديد مدى مساهمة عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص رغم الصعوبات والعوائق التي تعترض تنفيذها إلى أنها أداة فعالة مساهمة في تقليص نفقات الدولة، كونها تعزز الخبرات بين القطاعين مم يسمح بخلق بيئة مستقرة تنتج اقتصاد قوي.

الكلمات المفتاحية: الشراكة بين القطاعين العام والخاص؛ الطبيعة القانونية؛ التكييف القانوني؛ الآثار القانونية.

Abstract:

The partnership between the public and private sectors is one of the most important modern mechanisms in solving the problem of financing major projects in light of the shortcomings of the financing agencies and the growing basic needs of government agencies. It is

صافىة خيرة*
جامعة تيارت
Safa Kheira
University of Tiaret
Kheira.safa@univ-tiaret.dz

ملخص:

تعتبر الشراكة بين القطاعين العام والخاص إحدى أهم الآليات الحديثة في حل مشكلة تمويل المشاريع الكبرى في ظل قصور الجهات التمويلية وتنامي الحاجيات الأساسية للجهات الحكومية، وبموجب هذه الدراسة سيتم إزالة اللبس عن مصطلح الشراكة من خلال تحديد التعريف اللغوي وكذا التعريف الاصطلاحي من خلال تحديد مفهوم فقهي وتشريعي وارد في مختلف الدول، وكذا تعريف دولي، ثم

* المؤلف المراسل.

included in various countries, as well as an international definition, then focus on the legal nature of partnership contracts between the two sectors through legal adaptation and then the implications of determining the legal nature of partnership contracts between the public and private sectors.

The study concludes to determine the extent of the contribution of partnership contracts

between the public and private sectors, despite the difficulties and obstacles to their implementation, that it is an effective tool that contributes to reducing state expenditures, as it enhances

experiences between the two sectors, allowing the creation of a stable environment that produces a strong economy.

Keywords:

Public-private partnership - legal nature - legal adaptation - legal implications.

مقدمة:

تعاظم اهتمام الدول العربية بتعزيز فرص الاستفادة من إمكانيات القطاع الخاص التمويلية والإدارية والتقنية في تطوير وتوسيع أصول البنية التحتية والخدمات العامة في العديد من القطاعات كالطاقة، والمياه، والصرف الصحي، والاتصالات، والنقل وغيرها. اكتسب هذا الاتجاه أهمية خاصة في عدد من الدول العربية التي تواجه تحديات على صعيد توفير التمويل اللازم للإنفاق الحكومي من أجل تطوير وتوسيع البنية التحتية لتلبية للطلب المتزايد على الخدمات العامة.

في هذا الإطار تبذل الدول العربية جهوداً حثيثة لخلق بيئة داعمة لتنفيذ الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وهو نفس المسار الذي انتهجته الدولة الجزائرية، وذلك من خلال تعزيز الأطر التشريعية والتنظيمية والمؤسسية والقدرات البشرية الملائمة لبناء شراكات استراتيجية فاعلة مع القطاع الخاص، تركز على مبادئ الشفافية والإفصاح والمساءلة والحقوق المتساوية.

وعليه تطرح الإشكالية التالية: ما هو الإطار القانوني للشراكة بين القطاعين العام

والخاص؟

للإجابة على الإشكالية المطروحة سيتم تبني المنهج الوصفي القائم على استعراض أهم النصوص القانونية التشريعية والتنظيمية الواردة في مختلف التشريعات الوطنية، المصرية، والأردنية والفرنسية، وكذا مختلف الآراء الفقهية الواردة بشأن موضوع الدراسة.

وقصد إفضاء موضوع الدراسة إلى المقصود سيتم اعتماد منهجية ثنائية قوامها مبحثين يتعرض المحور الأول لمفهوم الشراكة بين القطاعين العام والخاص من خلال



عنصرين؛ يعالج العنصر الأول التعريف اللغوي للشراكة، في حين يتناول العنصر الثاني التعريف الاصطلاحي للشراكة، ثم المحور الثاني الذي يتم من خلاله تسليط الضوء على الطبيعة القانونية للشراكة من خلال معالجة التكييف القانوني للشراكة بموجب للعنصر الأول، ثم عبر العنصر الثاني الذي يعالج الآثار المترتبة على تحديد الطبيعة القانونية لعقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وفي نهاية المحورين ستكون خاتمة ستتضمن أهم النتائج والتوصيات.

المحور الأول: مفهوم الشراكة بين القطاعين العام والخاص

إذا وجد مجهود تعاوني مستمر، ومشاركة وتوزيع للمخاطر، وتعهد بالإيفاء بالالتزامات التعاقدية من أجل تحقيق أهداف مشتركة كنا أمام شراكة، فهي بهذا المفهوم تعبر عن تحالف بين طرفين يتجاوز العلاقة التعاقدية التقليدية ويظهر ما لدى الشركاء من قدرات وكفاءة لتحقيق المنافع المشتركة. ولكن بالرغم من هذه المشتركات فقد تعددت وتباينت التعريفات بشأن الشراكة بين القطاعين العام والخاص نظرا لحدثة هذه العقود نسبيا.

تعتبر سياسة الشراكة بين القطاع العام والخاص فريدة من نوعها في كل بلد، كونها نتيجة لإرادة ورؤية سياسية قوية، تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات كل بلد وأهداف سياساتها العامة.⁽¹⁾

وعليه سيتم التطرق لتعريف الشراكة لغة، ثم اصطلاحا من طرف الفقه والتشريع في مختلف الدول، ومن طرف هيئات دولية.

أولا- التعريف اللغوي للشراكة بين القطاعين العام والخاص:

من الناحية اللغوية يقصد بالشراكة لغة: " اختلاف النصيبين بحيث لا يميز الواحد عن الآخر، وهي مصدر الفعل شارك يشارك تشاركا، ومعناه وقعت بينهما شراكة".⁽²⁾

والشراكة مأخوذة من فعل شرك، يقال: شاركت فلانا أي صرت شريكه، واشترك الرجلان وتشاركا، أي شارك كل واحد منهما الآخر، وأشركه في أمره، أي أدخله فيه.



كما يعتبر مصطلح الشراكة مفهوما حديثا لم يظهر في القاموس إلا في سنة 1987 بالصيغة الآتية: " نظام يجمع المتعاملين الاقتصاديين والاجتماعيين".⁽³⁾ والمشاركة لغة مأخوذة من لفظ شارك أو أشرك أي أدخل، والشريك أو المشارك غيره في عمل أو تجارة أو غيرها.⁽⁴⁾ والشراكة في اللغة مأخوذة من الفعل شرك، يقال: شاركت فلانا أي صرت شريكه، واشترك الرجلان وتشاركا: أي شارك كل واحد منهما الآخر، وأشركه في أمره: أي أدخله فيه، ومنه قوله تعالى على لسان موسى عليه السلام طالبا من المولى عز وجل إشراك أخيه هارون في النبوة وتبليغ الرسالة: "وأشركه في أمري".⁽⁵⁾ ويعرف قاموس new webster الشراكة بأنها: "رابطة بين الأشخاص الذين يشتركون في المخاطر والأرباح في عمل ما، أو أية مشاريع مشتركة أخرى بموجب عقد قانوني ملزم".⁽⁶⁾ وعليه يمكن القول أن الشراكة بين القطاع العام والخاص لغويا هي تشارك في الأرباح والخسائر من قبل المتعاملين في عمل أو تجارة.

ثانيا- التعريف الاصطلاحي للشراكة بين القطاعين العام والخاص:

ستتم دراسة كل من التعريف التشريعي، ثم الفقهي، ثم الدولي.

1- التعريف التشريعي للشراكة بين القطاعين العام والخاص:

ستتم معالجة كل من التعريف التشريعي الفرنسي للشراكة بين القطاعين العام والخاص، ثم التعريف التشريعي المصري، ثم التعريف التشريعي الأردني، ثم التعريف التشريعي الجزائري.

أ- **التشريع الفرنسي:** عقد المشاركة هو: "عقد إداري يعهد بمقتضاه أحد أشخاص القطاع العام إلى أحد أشخاص القطاع الخاص القيام بتمويل الاستثمار المتعلق بالأعمال والتجهيزات الضرورية للمرفق العام وإدارتها واستغلالها وصيانتها طوال مدة العقد المحددة في مقابل مبالغ مالية تلتزم الإدارة المتعاقدة بدفعها إليه بشكل مجزأ طوال مدة الفترة التعاقدية، وتتولى مؤسسات من القطاعين العام والخاص العمل معا لإنجاز مشاريع أو تقديم خدمات للمواطنين وخصوصا في المشاريع المتعلقة بالبنية التحتية".⁽⁷⁾



من خلال هذا التعريف يمكن القول أن الشراكة بين القطاع العام والخاص وفقا للتشريع الفرنسي هي مجموعة الترتيبات التي خلالها يمكن للقطاع الخاص أخذ فرصته في تمويل الاقتصاد من خلال تمويل وإنجاز وتطوير مختلف المشاريع.

ب- التشريع المصري: عرف المشرع المصري عقد الشراكة في المادة الأولى من قانون تنظيم مشاركة القطاع الخاص في مشروعات البنية التحتية الأساسية والخدمات والمرافق العامة رقم 67 لسنة 2010 على أنه: " عقد تبرمه الجهة الإدارية مع شركة وتعهد إليها بمقتضاه بالقيام بكل أو بعض الأعمال المنصوص عليها في المادة 02 من القانون والمتمثلة في تمويل وإنشاء وتجهيز مشروعات البنية الأساسية والمرافق العامة وإتاحة خدماتها أو تمويل وتطوير هذه المرافق مع الالتزام بصيانة ما يتم إنشاؤه أو تطويره، وتقديم الخدمات والتسهيلات اللازمة لكي يصبح المشروع صالحا للاستخدام في الإنتاج أو تقديم الخدمة بانتظام واطراد طوال فترة التعاقد."⁽⁸⁾

من خلال هذا التعريف يمكن القول أن الشراكة بين القطاع العام والخاص وفقا للتشريع المصري لها دور هام لتطوير وتمويل مشاريع البنى التحتية، وبالتالي فهي تلعب دورا كبيرا ومهما في التقليل من الإنفاق الحكومي وهو ما يريح الميزانية العامة للدولة نوعا ما.

ج- التشريع الأردني: عرف المشرع الأردني عقد الشراكة بين القطاعين العام والخاص بموجب المادة 02 من قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص رقم 31 لسنة 2014 بأنه: "اتفاق الشراكة الذي يبرم بين أي وزارة أو دائرة أو مؤسسة رسمية عامة أو مؤسسة عامة أو هيئة أو مجلس أو سلطة أو بلدية أو شركة مملوكة بالكامل للحكومة أو التي تساهم فيها الجهة الحكومية بنسبة لا تقل عن 50 %، وأي جهات القطاع الخاص والذي تحدد فيه الشروط والأحكام والإجراءات وحقوق التزامات الطرفين وفقا لأحكام هذا القانون والأنظمة الصادرة بمقتضاه."⁽⁹⁾

من خلال هذا التعريف يمكن القول أن الشراكة بين القطاع العام والخاص وفقا للتشريع الأردني هي مساهمة في تبادل الخبرات بين القطاعين.

د- التشريع الجزائري: المشرع الجزائري في قوانينه لم يعرف عقد الشراكة لكنه قد أشار إلى أحد أساليب عقد الشراكة وهو نظام البناء والتشغيل والتحويل وذلك



بالرجوع إلى نص المادة 17 من قانون المياه التي نصت على أنه: "تحديدا لمكونات الأملاك العمومية الاصطناعية للمياه، تخضع كذلك للأملاك العمومية الاصطناعية للمياه، المنشآت والهيكل التي تعتبر ملكا يرجع للدولة بدون مقابل بعد نفاذ عقد الامتياز أو التفويض للانجاز والاستغلال المبرم مع شخص طبيعي أو معنوي خاضع للتعاون العام أو القانون الخاص".

كما نصت المادة 07 من القانون رقم 10-02، وكذلك المرسوم التنفيذي رقم 10-138⁽¹⁰⁾، بقولها: "تنجز المنشآت الجديدة لإنتاج الكهرباء ويستغلها كل شخص طبيعي أو معنوي خاضع للقانون الخاص أو العام حائز لرخصة الاستغلال"⁽¹¹⁾. من خلال هذا التعريف يمكن القول أن الشراكة بين القطاع العام والخاص وفقا للتشريع الجزائري هي تحقيق للتنمية في جميع القطاعات، وفي قطاع المياه بالتحديد لكون ذلك يخفف من الأعباء المالية للدولة، ويسمح لها بالاستفادة من كفاءة وخبرة القطاع الخاص.

وبعد المقارنة بين كل من التعريف التشريعي الجزائري والفرنسي والمصري والأردني يتضح أن المشرع الجزائري والمصري قد تأثرا متأثرا مباشرا وشبه كلي بالمشرع الفرنسي على غرار المشرع الأردني الذي انتهج في تعريفه لموضوع الشراكة نهجا يختلف اختلافا جذريا عن المشرع الجزائري، حيث حدد نسبة 50 % لتساهم فيها الجهات الحكومية.

2- التعريف الفقهي للشراكة بين القطاعين العام والخاص:

من خلال هذا الفرع سيتم تسليط الضوء على التعريف الفقهي الفرنسي للشراكة بين القطاعين العام والخاص أولا، ثم التعريف الفقهي المصري ثانيا، والتعريف الفقهي الأردني ثالثا، ثم التعريف الفقهي الجزائري رابعا.

أ- التعريف الفقهي الفرنسي: يرى كل من الأستاذ بيزينسون كسافييه (Xavier Besançon) ولوران دوراي (Laurent Deruy) وروجير فيزلسون (Roger Fiszelson) ومارك فورناسياري (Marc Fornacciari) أن كلمة الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص (ppp)، لا تبدو ولا تدخل في معاني

ومصطلحات اللغة القانونية، وهي لا تعتبر إلا عبارة مناسبة لبعض الأشكال سواء في فرنسا أو في بعض البلدان الأخرى، وقد عرفوا عقد الشراكة بناء على ميزتين أساسيتين أولهما تتعلق بالدعم والرعاية الشاملة من طرف القطاع الخاص في مختلف المراحل لمشروع يتعلق بالبنى التحتية أو خدمات التي تشتمل عموماً على التصميم والتمويل والصيانة وكذا الاستغلال، أما الميزة الثانية هي أن القطاع الخاص يتلقى أمواله وأرباحه ليس من طرف المستخدم النهائي للمرفق ولكن من الإدارة صاحبة المشروع أو صاحبة المرفق، وفي نظر هؤلاء الفقهاء أن كل مشروع مشترك بين القطاع العام والقطاع الخاص لا يستند في مضمونه إلى هاتين الميزتين فلا يمكن اعتبار المشروع من المشاريع التي تندرج ضمن عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص.⁽¹²⁾

وقد عرفها Franz بأنها: "تعاون هادف بين كيانات عامة وخاصة من أجل الوصول إلى الفوائد المتبادلة المطلوبة، استناداً إلى إطار مرجعي مشترك"، وبأنها: "مفهوم تنموي بعيد المدى يحتاج تحقيق التعاون فيه تجاوز المصالح المتداخلة والمتضاربة - أحيانا - بين الأطراف المعنية."⁽¹³⁾

من خلال التعاريف الفقهية الفرنسية يمكن القول أن الشراكة بين القطاع العام والخاص تعبر عن علاقة تشاركية منضبطة بين جهة تمثل السلطة العامة وبين متعامل خاص.

ب- التعريف الفقهي المصري: فقهاء القانون المصريين قدموا العديد من التعاريف لعقد الشراكة، فقد عرفه الدكتور عبد الرزاق حمادة على أنه: "عقد إداري يعهد بمقتضاه أحد أشخاص القانون العام إلى أحد أشخاص القانون الخاص بمهمة إجمالية تتعلق بتمويل الاستثمار المتعلق بالأعمال والتجهيزات الضرورية للمرفق العام وإدارتها واستغلالها وصيانتها طول مدة العقد المحددة في ضوء طبيعة الاستثمار أو طرق التمويل، مقابل مبالغ مالية تلتزم الإدارة المتعاقدة بدفعها إليه بشكل مجزأ طول مدة الفترة التعاقدية، فهذا العقد يجمع بين القطاعين العمومي والخاص لتحقيق هذه الأهداف عن طريق إجراءات معينة يحددها المشرع."⁽¹⁴⁾

ويرى الأستاذ عمر سليمان أن عقد الشراكة: "يعتبر آلية تهدف إلى تمويل مشروعات البنية الأساسية، حيث تعهد الدولة إلى كيان قانوني خاص يسمى بشركة



المشروع بموجب اتفاق يبرم بينهما يسمى اتفاق الشراكة، فتلزم شركة المشروع بمقتضاه بالمشاركة في توفير مرافق البنية الأساسية ذات الطابع الاقتصادي حسب ما يرد في هذا الاتفاق من أحكام ونصوص تنظم الملكية والأموال والأرباح وغيرها مما يتصل بتسيير المشروع من تدابير وإجراءات.⁽¹⁵⁾

وقد عرفها الدكتور عبد السلام أبو قحف بأنها: "الشراكة هي إحدى مشروعات الأعمال التي يشارك فيها أو يمتلكها طرفان أو أكثر من دولتين مختلفتين أو متعاملين اقتصاديين بصفة دائمة. ولا تقتصر هذه الشراكة فقط على المشاركة في رأس المال، بل تتعدى إلى المشاركة في التسيير والإدارة، والمساهمة في الإنتاج والتوزيع سواء للمؤسسة المعنية بالشراكة أو المؤسسات الأخرى."⁽¹⁶⁾

وقد عرفتها الدكتورة هناء عبيد بأنها: " مفهوم جديد للتنمية تتحول فيه علاقة بين الشمال والجنوب من علاقة المنح إلى علاقة الشراكة، وتدور الفكرة على إحداث نوع من التعاون الإقليمي في المجال الاقتصادي والمجالات ذات الطابع أو الطبيعة الفنية غير سياسية أو اجتماعية."⁽¹⁷⁾

من خلال التعاريف الفقهية المصرية يمكن القول أن الشراكة بين القطاع العام والخاص هي وسيلة هامة لتحقيق التنمية بالخصوص في دول العالم الثالث، إذ أنها تمكن الدول من تطوير خدماتها وجذب الاستثمارات اللازمة من أجل تمويل وتطوير البنى التحتية، ذلك أن مثل هذه المشروعات عادة ما تفوق القدرات المالية للدولة.

ج- التعريف الفقهي الأردني: يعرف كل من الفقيه ليث عبد الله القهوي وبلال محمود الوادي الشراكة بأنها: "اتفاق وفق عقد بين القطاع الخاص والقطاع العام تحدد فيه الأهداف وشكل ونسب المساهمة بينهما لتمويل الاستثمار المتفق عليه والتجهيزات وإدارتها وصيانتها طوال مدة العقد"⁽¹⁸⁾

من خلال التعاريف الفقهية الأردنية يمكن القول أن الشراكة بين القطاع العام والخاص لاسيما في إطار العقود يمكن الأطراف من معرفة تكاليف المشروع في كل شفافية، ويسمح لهم من معرفة وتحديد بدقة أخطار الاستغلال على المدى البعيد، وتقاسمها وهو ما يؤدي إلى استغلال عقلائي للموارد.

د- التعريف الفقهي الجزائري: إن الشراكة بين القطاعين العام والخاص هي: " عبارة عن ترتيب تعاقدى بين الشركاء من القطاعين العام والخاص ينص على النتائج التي يتعين تحقيقها لتحسين تقديم الخدمات العامة. وينص هذا الاتفاق على تقاسم حقيقي للمسؤوليات والاستثمارات والمخاطر والمنافع بطريقة تتيح منافع متبادلة تدعم تحقيق النتائج."⁽¹⁹⁾

وتعرف بأنها عقد بين المستثمر والدولة، تتنازل فيه هذه الأخيرة إلى المستثمر بإقامة مشروع ما يكون محل التعاقد بإمكانيته الخاصة مع منحة امتياز لفترة زمنية معينة محددة في العقد لاستغلاله وإدارته مع تحويل المشروع عند نهاية فترة الامتياز إلى الدولة مانحة الامتياز.⁽²⁰⁾

والشراكة بين القطاعين العام والخاص تعني: " الترتيبات التي يقوم فيها القطاع الخاص بتقديم أصول وخدمات تتعلق بالبنية التحتية جرت العادة أن تقدمها الحكومة، وهذه المشاريع قد تكون اجتماعية واقتصادية ذات صلة بالمواصلات، مثل: الجسور والأنفاق، الاتصالات، المرافق العمومية كالمستشفيات والمدارس والسجون وغيرها..."⁽²¹⁾

إن الشراكة لا تحيل إلى آلية قانونية محددة سواء تعاقدية أو غير تعاقدية، بل هي تعبر عن علاقة تشاركية منضبطة بين جهة تمثل السلطة العامة وبين متعامل خاص، بحيث يكون الهدف تقاسم المسؤوليات من أجل تحقيق المصلحة العامة بشكل فعال. فيتولى الطرف الأول التنظيم والضبط أما الطرف الثاني فيتولى الاستغلال.⁽²²⁾

لا يخرج نطاق الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص عن إدارة وتمويل وبناء وتشبيد مشروعات البنية التحتية والمرافق العامة، وذلك بتوظيف الإمكانيات البشرية والمالية والإدارية والتنظيمية والتكنولوجية والمعرفية لكلا القطاعين في تقديم الخدمات العامة، كما تعرف الشراكة بين القطاعين العام والخاص بأنها: " أحد أشكال التعاون التنموي بين القطاعين العام والخاص، يتم بواسطتها وضع ترتيبات تعاقدية، يستطيع بمقتضاها القطاع العام توفير السلع والخدمات العامة والاجتماعية عن طريق السماح للقطاع الخاص بتقديمها، وتمتد مشاركة القطاع الخاص للقطاع العام ليس فقط إلى الإنشاء والتمويل والإدارة والتشغيل والصيانة... الخ، بل تشمل

تحمل وتقاسم المخاطر وهو جوهر الشراكة بين القطاعين، إضافة إلى أن ذلك يتوقف أيضا على شكل التعاقد على المهام التي يمكن أن يتولاها القطاع الخاص.⁽²³⁾

إن الشراكة بين القطاعين العام والخاص هي تكوين علاقة تعاونية بين شريك أو أكثر من الجهات الحكومية مع شريك أو أكثر من القطاع الخاص، كما أن الشراكة قد تكون من خلال تنظيم الأدوار بين الدولة والقطاع الخاص بحيث يكون لكل شريك دور خاص به، ولكن يكمل بعضهما الآخر في إطار تنموي واحد.⁽²⁴⁾

"تعد الشراكة بين القطاعين العام والخاص إحدى الوسائل الأساسية التي يمكن أن تساهم في تمويل المرافق العمومية والمشاريع الكبرى في مجال البنية الأساسية، كما أنها تمثل إحدى وسائل التثمين الاقتصادي للملك العمومي."⁽²⁵⁾

يتضح من مختلف تعاريف مفهوم الشراكة بين القطاعين العام والخاص، بأن هذا المفهوم يتطور باستمرار، وأنه يمكن أن يتلاءم مع طبيعة وتعقيد العمليات التي يتعين إنجازها.⁽²⁶⁾

"الشراكة بين القطاعين العام والخاص هي عبارة عن أوجه التفاعل والتعاون المتعدد بين القطاعين العام والخاص، وذلك فيما يتعلق بتوظيف إمكانياتهما البشرية والمالية والإدارية والتنظيمية والتكنولوجية والمعرفية على أساس المشاركة والالتزام بالأهداف، وحرية اختيار المسؤولية المشتركة والمساءلة من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تهم عدد أكبر من أفراد المجتمع، ولها تأثير بعيد المدى على تطوراتهم حتى يتمكن المجتمع من مواكبة التطورات المعاصرة بطريقة فاعلة وتحقيق وضع تنافسي أفضل."⁽²⁷⁾

يختلف مفهوم الشراكة أو المشروعات المشتركة باختلاف القطاعات والأهداف للمؤسسات المعنية بالتعاون وكذا لارتباطه بخصوصيات كل تجربة على حدى، ولقد تعددت التعاريف الخاصة بالشراكة منها: "الشراكة هي إحدى مشروعات الأعمال التي يشارك فيها أو يمتلكها طرفان أو أكثر من دولتين مختلفتين أو متعاملين اقتصاديين بصفة دائمة. ولا تقتصر هذه الشراكة فقط على المشاركة في رأس المال، بل تتعدى إلى المشاركة في التسيير والإدارة، والمساهمة في الإنتاج والتوزيع سواء للمؤسسة المعنية بالشراكة أو المؤسسات الأخرى."⁽²⁸⁾



كما تعرف الشراكة على أنها: " أحد أشكال التعاون بين القطاعين العام والخاص، يتم من خلالها وضع ترتيبات يستطيع بمقتضاها القطاع العام توفير السلع والخدمات العامة والاجتماعية من خلال السماح للقطاع الخاص بتقديمها بدلا من أن يقدمها القطاع العام بنفسه، أي بصورة مباشرة". وبشكل أكثر تحديدا، فإن المفهوم يشير إلى السيناريوهات التي بمقتضاها يكون للقطاع الخاص دورا أكبر في تخطيط وتمويل وتصميم وبناء وتشغيل وصيانة الخدمات العامة.⁽²⁹⁾

من خلال التعاريف الفقهية الجزائرية يمكن القول أن الشراكة بين القطاع العام والخاص تقتضي التعاون وتوزيع المسؤوليات بين القطاعين من أجل تحقيق المصلحة العامة بشكل فعال، فيتولى طرف التنظيم والضبط، وطرف اخر الاستغلال. بعد دراسة كل من التعاريف الفقهية الجزائرية ومقارنتها بالتعاريف الفقهية المصرية والأردنية والفرنسية يتضح أن الاتفاق كان حول تخفيف العبء على القطاع العام وإنقاص التكاليف الباهضة، لكن تنازل القطاع العام مرهون بالمصلحة العامة.

3- التعريف الدولي:

لا يوجد مفهوم موحد للشراكة بين القطاع العام والخاص، حيث يختلف مفهومها من هيئة لأخرى، غير أن جوهر هذه المفاهيم يصب في نفس الأهداف، وتعتبر الشراكة بين القطاع العام والخاص ترجمة لما يعرف ب (Public-privates-partnerships) أو ما يعرف اختصارا ب (ppp).

عندما يتعلق الأمر بالشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص فإن أغلب الهيئات الدولية تتفق حول مفهوم موحد لهذه العلاقة التعاقدية.

وسيتم استعراض أهم التعاريف الصادرة من الهيئات الدولية منها:

عرف صندوق النقد الدولي FMI الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص على أنها: " الترتيبات التي يقوم فيها القطاع الخاص بتقديم أصول وخدمات تتعلق بالبنية التحتية جرت العادة على أن تقدمها الحكومة."⁽³⁰⁾

وقد عرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) بأنها: "اتفاقيات يتم إبرامها ما بين الدولة وبين شريك أو عدة شركاء من القطاع الخاص، حيث يقوم بموجبها الشركاء الخواص بتقديم خدمات، وتقوم على اقتسام المسؤوليات والمخاطر.



كما عرفها البنك الدولي (WORLD BANC) بأنها: "عقد طويل الأجل بين كيان خاص ووكالة حكومية، والذي من خلاله يأخذ الكيان الخاص على عاتقه حصة كبيرة من المخاطرة، إضافة إلى المسؤولية الإدارية."⁽³¹⁾

كما عرفها بنك التنمية الآسيوي: "الشراكة بين القطاعين العام والخاص تشير إلى العلاقة التعاقدية طويلة الأجل بين هذين القطاعين في مجال تمويل وتصميم وتنفيذ وتشغيل مشروعات وخدمات البنية التحتية، والتي كانت تقدم بشكل تقليدي من طرف القطاع العام."

كما عرفتها الأمم المتحدة بأنها: "التعاون والأنشطة المشتركة بين القطاعين بغرض تنفيذ المشروعات الكبرى، وبحيث تكون الموارد والإمكانيات لكلا القطاعين مستخدمة معاً، وذلك بالطريقة التي تؤدي إلى اقتسام المسؤوليات والمخاطر بينهما بطريقة رشيدة لتحقيق التوازن الأمثل لكل شريك."⁽³²⁾

لقد وضعت اللجنة الأوروبية أربعة معايير يتم بموجبها تعريف الشراكة بين القطاعين العام والخاص هي: مدة العقد التي تكون طويلة نسبياً، طريقة تمويل المشروع، الذي يمول جزءاً منه القطاع الخاص، الدور الهام الذي يلعبه الفاعل الاقتصادي في تصميم المشروع وإنجازه وتنفيذه وتمويله.⁽³³⁾

حسب المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأوروبي: "الشراكة بين القطاعين العام والخاص هي أداة اقتصادية مرنة وديناميكية والتي يمكن استعمالها لتحقيق العديد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية كالتممية المستدامة والتشغيل."⁽³⁴⁾

تعرفها المفوضية الأوروبية على أنها: "شكل من أشكال التعاون بين القطاعين العام والخاص لتمويل، بناء، تحديث، تشغيل، أو صيانة نوع معين من البنية التحتية أو لتوفير خدمة"⁽³⁵⁾.

وقد عرفتها اللجنة البريطانية للشراكة بين القطاعين

The British Commission on Public and Private Sector Partnerships



كما ورد في دراسة Apostolakis and Smith بأنها: "علاقة مشاركة بالمخاطرة بين القطاعين العام والخاص بناء على طموح مشترك من أجل تحقيق هدف مأمول للسياسة العامة للبلد."⁽³⁶⁾

وقد عرفها الفقيهان أحمد أبو بكر بدوي وطارق عبد القادر اسماعيل بأنها: "وسيلة تعاقدية تمكن من الاستفادة من الكفاءات الإدارية والتقنية والقدرات التمويلية لدى القطاع الخاص لتقديم الأصول العامة، سواء كانت أصول جديدة أو تطوير لأصول قائمة، والخدمات العامة."⁽³⁷⁾

من خلال التعاريف الدولية يمكن القول أن الشراكة بين القطاع العام والخاص أصبح محط كثير من الدول في الاستعانة بالقطاع الخاص في إقامة مشروعات البنية الأساسية لها، وتتزامن على تطبيقه، خصوصا مع اختلاف الأنظمة القانونية للدول التي تبنت هذا النوع من العقود.

وعليه بعد دراسة مختلف التعاريف الدولية يمكن القول أن التعاريف الدولية لم تختلف اختلافا كبيرا عن التعاريف الوطنية سواء من حيث الهدف الذي هو تحقيق المصلحة العامة، أو من حيث الأسلوب والذي هو تبني أنجع الطرق والأساليب لإنجاح المشروع، أو من حيث تحقيق التعاون المشترك، وأحسن ما فعلت النصوص الدولية بتبنيها الشراكة بين القطاعين.

وكخلاصة للمحور الأول يمكن القول أن الدول تلجأ إلى إبرام عقود شراكة بين القطاعين العام والخاص من أجل إقامة البنى التحتية والمرافق العامة والمنشآت الحيوية، تلك المرافق التي لا تستطيع الدول إقامتها بمفردها أو يتعذر عليها بسبب ندرة السيولة المالية المتوفرة لديها أو بسبب ضعف الإمكانيات التكنولوجية وقلة توفر الخبرات والطاقات البشرية التي تستطيع تصميم وتنفيذ مثل هذه المشاريع الحيوية.

المحور الثاني: الطبيعة القانونية لعقود الشراكة بين القطاع العام والخاص

إذا كانت العقود المبرمة بين الدول وبين الأشخاص الوطنية الخاصة في إطار قانوني تثير العديد من المشاكل القانونية، فإنها بالتأكيد تتضاعف إذا كانت هذه العقود قد تمت بين الدولة وبين شخص خاص أجنبي على صعيد العلاقات الدولية الخاصة أو التي يكون أحد أطرافها عنصر أجنبي، وما ينتج عن ذلك من مراكز قانونية مختلفة



الأمر الذي أدى إلى خلافات فقهية وقضائية حول تكييفها القانوني، وهو ما كان بالنسبة لعقود الشراكة بين القطاع العام والخاص، خاصة في ظل حداثة النظام القانوني لهذه العقود.

وبيان التكييف القانوني لأي عقد له أهمية عملية من خلال بيان القانون الذي يحكم العقد، وتحديد القضاء المختص في النزاع الذي ينشأ عن الاختلاف في بيان أحكام القانون الواجب التطبيق على العقد، والذي يكون مختلف في الدول ذات القضاء المزدوج عنه في الدول ذات القضاء الموحد.

وبم أن المحور الأول قد تعرض لمفهوم الشراكة، ومادام المحور الثاني يتعلق بالطبيعة القانونية لعقود الشراكة فلا بد من تحديد مفهوم العقود، فالعقد تطبيقاً لنص المادة 54 من القانون المدني⁽³⁸⁾: "اتفاق بين شخصين أو أكثر بمنح شيء أو القيام بعمل أو الامتناع عن القيام بعمل"، ويقسم المشرع الجزائري العقود إلى قسمين رئيسيين هما العقود المسماة والعقود غير المسماة.⁽³⁹⁾

لذا سيتم التطرق بموجب هذا المحور إلى التكييف القانوني لعقود الشراكة بين القطاع العام والخاص من خلال العنصر الأول، ثم ستم معالجة الآثار المترتبة على تحديد الطبيعة القانونية لعقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص بمقتضى العنصر الثاني.

أولاً: التكييف القانوني لعقود الشراكة بين القطاع العام والخاص

يقصد بالتكييف القانوني لعقد الشراكة بين القطاعين العام والخاص، هو تحديد القانون الواجب التطبيق على العقد، أي بيان النظام القانوني الذي يحدد طبيعة الحقوق والالتزامات التي تنشأ عنه مع تعيين الجهة القضائية التي تفصل في المنازعات الناشئة عنه.⁽⁴⁰⁾

لقد اختلف الفقه والقضاء والتشريع الإداريين في تكييف عقود الشراكة فمنهم من يرى أن عقد الشراكة ينتمي لعقود القانون العام، ومنهم من ينادي بانتمائه لعقود القانون الخاص، ومنهم من يؤيد الطبيعة الخاصة لهذا العقد.

1- عقد الشراكة من عقود القانون العام:

حيث يرى جانب من فقه القانون العام أن هذه العقود هي عقود إدارية ويؤيده في ذلك التشريع الفرنسي الخاص بعقود المشاركة، وذلك باعتبار أن عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص عقد امتياز في صورته الجديدة، أو صورة من صور عقود الأشغال العامة، والتي تعتبر أهم العقود الإدارية التي يعرفها القانون الفرنسي الخاصة بالصفقات العمومية.

كما أن عقود الشراكة تتضمن العناصر التي يتكون منها العقد الإداري، باعتبار أن أحد أطرافها شخص من أشخاص القانون العام، وتتعلق أساسا بتنفيذ وتنظيم وتسيير المرفق العام، وتتضمن شروطا استثنائية غير مألوفة في عقود القانون الخاص.⁽⁴¹⁾

وقد تبنى هذه النظرية فقهاء القانون الفرنسي الذين يعتبرون من أكبر أنصارها، بحيث أن عقد الشراكة يعتبر من العقود التي تدخل في مجال الاستثمار، فهي في مظهرها الخارجي ترمي إلى تحقيق أرباح المستثمر، إلا أنها وبصفة واضحة تهدف أساسا إلى إنشاء مرفق عام يهدف إلى تحقيق المصلحة العامة.

وقد أتى أصحاب هذا الاتجاه بالعديد من الحجج والبراهين التي تؤكد على أن عقد الشراكة يعتبر عقد إداري، وهي أن أحد طرفي العقد هو الإدارة التي تعتبر أحد أشخاص القانون العام، بحيث أنها تتمتع بعدة امتيازات وصلاحيات في هذا العقد التي تعتبر من قبيل الشروط غير المألوفة في مجال القانون الخاص، منها المزايا التي تمنحها للمستثمر كالإعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية.

إلا أنه لا تكفي أن تكون الإدارة طرفا في عقد الشراكة حتى يكون العقد إداري، وإنما يجب أن يتوفر على بعض الشروط الأخرى، وهي التي جاء بها أنصار هذا الاتجاه وهم فقهاء القانون الفرنسيين لتدعيم موقفهم والمتمثلة في أن الشخص المعنوي المتمثل في الإدارة يظل متمتعا بصفة العمومية طول مدة العقد، فإذا فقدتها في إحدى مراحل العقد فإنه يتحول إلى أحد أشخاص القانون الخاص وبالتالي يصبح العقد من العقود الخاصة.⁽⁴²⁾



لإثبات أوفى الطبيعة الإدارية على عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص لا بد ابتداء من بيان أركان العقد الإداري، وضرورة تواجدها داخل عقود الشراكة، فالعقد الإداري عند إبرامه لا بد أن يكون أحد أطرافه من أشخاص القانون العام، أي وجود الإدارة أو أشخاصها المعنوية العامة التي تملك سلطة تجاه العقد، كذلك يجب أن يتصل العقد بنشاط مرفق عام أي أن تحقق الغاية من إبرام العقد الإداري في تسيير المرفق العام بانتظام واطراد وتحقيق المصلحة العامة وأن يعزز الشرطين السابقين باستخدام العقد لأساليب القانون العام في احتوائه على شروط استثنائية غير مألوفة في عقود القانون الخاص.⁽⁴³⁾

2- عقد الشراكة من عقود القانون الخاص:

بينما يرى جانب آخر من الفقه، أن عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص من عقود القانون الخاص، فصفاتها الاقتصادية واتباع أسلوب الخصوصية فيها يفرض على الدولة استخدام أساليب القانون الخاص استنادا إلى أن العقد شريعة المتعاقدين ولا يجوز لأي طرف السمو على الطرف الآخر.

كما أن شركة المشروع في هذا العقد قد تتمسك بتطبيق قانون معين على المشروع وتضطر الدولة إلى الانصياع لذلك، وتغيير نظامها القانوني لجلب الاستثمارات الأجنبية خاصة.⁽⁴⁴⁾

ويعتبر الفقه المصري من أكبر المناصرين لهذه النظرية، ومفاد ذلك أن هذه العقود لا تقبل بحسب طبيعتها أن تتمتع الإدارة التي تعتبر طرفا فيها بالشروط الاستثنائية المعروفة في القانون العام، فهذه العقود ترفض أن تتميز من خلالها الإدارة بالسلطات التي تمنحها لها العقود الإدارية والمعروفة بالامتيازات والصلاحيات غير المألوفة في مجال القانون الخاص.⁽⁴⁵⁾

أي أنه إذا أرادت الإدارة أن تبرم عقد شراكة فإنه يجب عليها أن تتزاع عن نفسها ثوب السلطة العامة وتنزل إلى مرتبة الأفراد.

وقد استند أصحاب هذا الاتجاه إلى العديد من الحجج والأسباب للتأكيد على أن عقود الشراكة تعتبر من العقود الخاصة، ومن بينها أن عقد الشراكة يقوم على " مبدأ العقد شريعة المتعاقدين " وذلك نظرا للمفاوضات الطويلة التي تقع بين الدولة

والطرف الخاص، وبناء على ذلك فإنه يحكمها " مبدأ سلطان الإرادة " وتقوم على أساس التوازن في الحقوق والواجبات بين طرفي العقد من دون أن يكون للجهات الحكومية سلطات على الطرف الآخر.

كما يرى أن متطلبات الاقتصاد والاستثمار يقتضي على الدولة أن تتعاقد وفقا لأحكام القانون الخاص،

مع عدم استعمال الإدارة لسلطاتها وامتيازاتها المعروفة في العقود الإدارية التي لا يرغب فيها المستثمر الأجنبي، لأنها تعتبر عوامل طاردة للاستثمار مما يؤدي إلى امتناع الشركات الأجنبية عن الاستثمار في هذه الدولة، لأن اتباع هذه الأخيرة لسياسة التعاقد وفقا لقواعد وأحكام القانون العام التي تعطي للدولة سلطات وامتيازات على المستثمر فإنها تتعارض مع جلب الاستثمارات خاصة الأجنبية مما يؤدي إلى عدم اطمئنان المستثمرين للبيئة الاستثمارية في هذه الدولة.⁽⁴⁶⁾

يرى أصحاب هذا الرأي أن العقود التي تبرمها الدولة مع القطاع الخاص بغرض إنشاء مشروعات اقتصادية والتي من بينها عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص تخضع إلى قواعد القانون المدني، ويستند أصحاب هذا الرأي في دعم رأيهم على اتفاق الطرفين على تطبيق قواعد القانون العام، إبرام العقد وفقا لأليات اقتصاد السوق، وعدم جواز إجراء تعديل أو تغيير للعقد، والصفة العالمية لعقود الشراكة.⁽⁴⁷⁾

3- عقد الشراكة ذو طبيعة خاصة:

ويرى البعض أن عقود الشراكة ذات طبيعة خاصة، يتم عقدها وفقا لنظم قانونية مختلفة، فلكل عقد ظروفه الخاصة، حيث يصعب القول أن عقد الشراكة عقد من عقود القانون العام أو القانون الخاص، فلا بد من تفحص كل عقد على حدة لاختلاف النظام القانوني واختلاف النتائج القانونية بينها.

والجددير بالذكر أن الجزائر مع فتح أبوابها للاستثمارات الأجنبية، ومحاولة تبني عقود الشراكة في مجال المياه والطاقة والاتصالات عن طريق امتياز المرفق العام، ذهبت إلى اعتبار هذا النوع من العقود عقود القانون العام، وذلك طبقا للمادة 76 من القانون رقم 05-12 المتعلق بالمياه.⁽⁴⁸⁾



وعلى العكس من ذلك نصت المادة 81 من قانون تطوير الاستثمار⁽⁴⁹⁾ على تطبيق قواعد الاستثمار على العقود المتعلقة بمنح امتياز إنجاز واستغلال المياه ونزع الأملاح والمعادن، وبما أن العقود التي تبرمها الدولة في مجال الاستثمار هي عقود القانون الخاص حسب رأي الفقه، لذا تعتبر هذه العقود من عقود القانون الخاص في القانون الجزائري.⁽⁵⁰⁾

إن الخصوصية التي يتميز بها عقد الشراكة المتمثلة في تضمينه لبعض الأحكام من القانون العام، وكذا أخرى من القانون الخاص، تجعل من الصعب وضع قاعدة عامة مجردة تقضي بأنه عقد من عقود القانون الخاص أم عقد إداري، أو بصيغة أخرى فالعقود التي تبرمها الدولة مع المستثمر ليست ذات طبيعة واحدة ولا تخضع لنظام قانوني واحد، وإنما ينبغي مراجعة كل عقد على حدا لمعرفة مدى توفرها في عقد الشراكة.

وهناك بعض الحجج التي جاء بها أنصار هذه النظرية باعتبار أن عقد الشراكة هو عقد ذو طبيعة

خاصة، وهي أنه على الرغم من تعلق عقد الشراكة بالمرافق العام، إلا أنه يفقد وجود الشروط الاستثنائية باعتبارها من الشروط التي تقوم عليها العقود الإدارية التي يحكمها⁽⁵¹⁾ القانون الإداري، كما أنه يندم وجود تنظيم شامل وكامل لهذه العقود.

كما يستند أصحاب هذا الرأي على أن عقود الشراكة بين القطاع العام والخاص تعتبر من العقود الحديثة والتي تحتوي عند إبرامها على العديد من العناصر العقدية وتكون كل واحدة منها بمثابة عملية عقدية مستقلة تبرز من خلالها إرادة أطراف العقد واتجاهاتهم في تحديدها، وكذلك تستوضح فيها سلطة الإدارة وموقفها، ومثال ذلك كيفية إعادة المشروع إلى الدولة في عقد الشراكة بين القطاع العام والخاص، والاتفاق بين الطرفين حول تملك الأرض المقام عليها المشروع، ومدى قدرة الإدارة على الحجز على أموال المشروع والرسوم التي يحق لكل أطراف العقد الحصول عليها من الأفراد.⁽⁵²⁾

ثانيا: الآثار المترتبة على تحديد الطبيعة القانونية لعقود الشراكة بين القطاعين

العام والخاص

تم التطرق بموجب المطلب الأول للآراء الفقهية التي تناولت الطبيعة القانونية لعقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص، ومن خلال عرض هذه الآراء وبيان الحجج التي تقدم بها كل رأي لإثبات انتساب عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص إلى روابط القانون العام أم الخاص كان أكثر الآراء تمثيلا وانسجاما وتطبيقا هو انتساب عقود الشراكة إلى طائفة العقود الإدارية، وتكمن أهمية تحديد التكييف القانوني لعقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص في معرفة القانون الواجب التطبيق والقضاء المختص الذي يحكم المنازعات الناشئة عن هذه العقود.

وعليه سيتم تسليط الضوء على تعيين القضاء المختص على المنازعات الناشئة عن عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص بموجب الفرع الأول، ثم تحديد القانون الواجب التطبيق على عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص بمقتضى الفرع الثاني.

1- تعيين القضاء المختص على المنازعات الناشئة عن عقود الشراكة بين القطاعين

العام والخاص:

تظهر أهمية تعيين القضاء المختص على المنازعات الناشئة عن عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص في النظام القضائي للدول التي تأخذ بالقضاء المزدوج والقضاء الموحد، ووفقا للدول الأخيرة لا تثير لديهم مسألة تعيين الجهة المختصة بالقضاء أي أهمية، كون أن هذه الدول ذات نظام قضائي واحد ولا تقيم أي تفرقة بين الدولة والمتعاقد معها عند إبرامها أي من العقود ومن بينها عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص، حيث يكون الطرفين متساويين في علاقة تعاقدية واحدة، ومن هذه الدول هي بريطانيا وأمريكا.

أما أهمية هذا التفرقة تظهر في الدول ذات النظام القضائي المزدوج أي وجود جهتين للقضاء تطبق إحداها أحكام القانون الخاص على العلاقات الناشئة بين الأفراد فيما بينهم، وقواعد القانون العام على العلاقات التي تربط الدولة بالأفراد في تعاقداتها، ومن بينها عقد الشراكة بين القطاعين العام والخاص الذي تظهر أهميته في تحديد



جهة القضاء التي تضيف عند فصلها في النزاع شروط استثنائية للعقد نتيجة وجود الدولة طرف فيه واتصاله بنشاط المرفق العام، والذي تحتفظ الإدارة فيه بدور استثنائي مميز يهدف إلى الحفاظ على الأموال العامة والمصلحة العامة.

وفرنسا هي من الدول ذات القضاء المزدوج، وقد أخضعت المنازعات الناشئة عن عقودها الإدارية إلى محكمة القضاء الإداري وذلك عندما نصت على أن: " اختصاص القضاء الإداري يتناول كل ما يتعلق بتنظيم وسير المرافق العامة قومية كانت أم محلية، فالعقود التي تبرمها الإدارة في هذا الخصوص هي عقود إدارية بطبيعتها، ويجب أن يختص القضاء الإداري في كل ما ينجم عنها من منازعات."⁽⁵³⁾

وفي مصر وباعتبارها من الدول ذات القضاء المزدوج حيث أخضعت العقود التي تبرمها الإدارة إلى قواعد القانون العام، واستقلت بذلك محاكم مجلس الدولة المصري في الفصل في المنازعات الناشئة عن العقود الإدارية استنادا إلى قانون مجلس الدولة رقم 47 لسنة 1972 حيث نصت الفقرة الحادية عشر من المادة العاشرة على: " أن تختص محاكم مجلس الدولة دون غيرها بالفصل في المنازعات المتعلقة بعقود الالتزام أو الأشغال العامة أو التوريد أو بأي عقد إداري آخر"، الأمر الذي يمنح الحق لمحاكم مجلس الدولة النظر في جميع العقود الإدارية التي تبرمها الدولة ومن بينها عقد الشراكة بين القطاعين العام والخاص وتطبيق أحكام القانون العام على الروابط التي تكون الإدارة طرفا فيها.⁽⁵⁴⁾

وفي العراق ومع حداثة هذا النوع من العقود ووجود جهتي القضاء الإداري والعادي إلا أن ما معمول به في العراق هو إخضاع المنازعات الناشئة عن العقود الإدارية للقضاء العادي وذلك عندما حدد اختصاص محكمة القضاء الإداري على سبيل الحصر والتي لم يكن من بينها اختصاص القضاء الإداري النظر بالمنازعات الناشئة عن العقود الإدارية التي تكون الدولة طرفا فيها وتشتمل على جميع الشروط التي تميز العقود الإدارية عن العقود المدنية.⁽⁵⁵⁾

وهو خلاف ما تقدم بيانه في الدول ذات القضاء المزدوج كفرنسا ومصر التي أخضعت منازعات العقود الإدارية للقضاء الإداري، وهو ما يعد خلافا يجب تلافيه وإعادة الاختصاص في جميع العقود الإدارية للقضاء الإداري صاحب الاختصاص

الأصيل بالنظر في المنازعات بالرغم من أن العراق قد عرف قواعد القانون العام وطبقها في المنازعات على العقود الإدارية قبل صدور قانون مجلس شوري الدولة رقم 65 لسنة 1979 وكان يأخذ بنظام القضاء الموحد، حيث أن إخضاع العقود الإدارية للقضاء العادي يرجع بالضرر على الإدارة والأموال العامة نتيجة العلاقة المتكافئة بين أطراف العقد الأمر الذي لا يمكن قبوله أو التسليم به، وكان من نتائج ذلك خضوع جميع العقود الإدارية ومن بينها عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص إلى القضاء العادي.⁽⁵⁶⁾

2- تحديد القانون الواجب التطبيق على عقود الشراكة بين القطاعين العام

والخاص:

بعد الاطلاع على الآراء الفقهية التي قيلت بشأن التكييف القانوني لعقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وكذلك بيان النظام القضائي المعمول به لدى الدول وأثره على تعيين الجهة المختصة بالنظر في المنازعات الناشئة عن عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص الأمر الذي يلزم من خلاله تحديد القانون الواجب التطبيق من قبل الدولة وإداراتها عند إبرام عقودها الإدارية ومن بينها عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص، فقد تبين أن هذا النوع من العقود هو من العقود الإدارية تكون الدولة أو أحد إداراتها طرفا فيه ويتعلق بإقامة مرافق اقتصادية وبنى تحتية حيوية ويتعلق بنشاط مرفق عام التي تكون الدولة مسؤولة على إشرافه ورقابته من أجل ضمان استمراره تحقيقا لصالح الأفراد، الأمر الذي يستلزم أن يكون من قبيل العقود الإدارية التي تتمتع بها الإدارة بصلاحيات واسعة تجاه المتعاقد معها.

وهذا ما هو معمول به في الدول ذات القضاء المزدوج كفرنسا الذي أخضعته في جانب عقودها الإدارية ومن اختصاص قضائها الإداري والتي منحت الإدارة العامة سلطات واسعة تجاهه.

والأمر هو ذاته ما معمول به في مصر الذي أخضعته لعقودها الإدارية وأسندت منازعاته لقضاء مجلس الدولة إضافة إلى ما منحه القانون رقم 67 لسنة 2010 بشأن تنظيم المشاركة بين القطاعين العام والخاص صلاحيات واسعة للإدارة في مجال الإشراف والرقابة وإنهاء العقد قبل مدته كما بيانه فيما سبق.⁽⁵⁷⁾



أما في العراق ومع غياب تنظيم تشريعي واضح يحكم عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص فإن ذلك لا يمنع من اعتباره من قبيل العقود الإدارية التي تتمتع الدولة تجاه المتعاقد معها بسلطات واسعة تجعله في طرف أقل من الإدارة من خلال ما تشترطه تجاه المتعاقد من شروط غير مألوفة في عقود القانون الخاص مما يمكن القول أنه من قبيل العقود الإدارية.

والجدير بالذكر أن العراق يعتبر حديث التجربة في الأخذ بهذا النمط من العقود الحديثة التي لم يعرفها من قبل والتي جاءت نتيجة الانفتاح السياسي والاستعانة بتجارب الدول التي سبقته في هذا المجال، كما ويلاحظ أن العراق متردد في وضع تقنين تشريعي يحكم وينظم الأنواع المستحدثة من العقود ومن بينها عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص وذلك لعدم استقرار التجربة جيدا وهذا ما يجعل النصوص مبعثرة التي تنظم هذه الأنواع من العقود بعضها في قانون الشركات العامة رقم 22 لسنة 1997، بالإضافة إلى ما تصدره الحكومة من قرارات وضوابط بصورة متكررة من أجل السيطرة على أحكام هذه العقود، وهو ما يؤكد في الأخير طبيعتها الإدارية بالرغم من إسناد اختصاصها إلى غير القضاء الإداري كما هو معمول به في دول القضاء المزدوج كفرنسا ومصر.⁽⁵⁸⁾

خاتمة:

في ختام الدراسة يمكن القول أنه قطعت الدول العربية شوطا لتعزير أطر الشراكة بين القطاعين العام والخاص، حيث تم بذل جهود حثيثة لتطوير الأطر القانونية والمؤسسية والتنظيمية، وبناء القدرات البشرية، ووضع الآليات والأدوات المناسبة للدعم الفني والمالي، ورصد وإدارة المخاطر والتداعيات على الوضع المالي. وقد سارت الدولة الجزائرية على مسار تطوير الشراكة بين القطاع العام والخاص، وأوجدت إطار قانوني للشراكة بين القطاعين العام والخاص، هذا بهدف تعزيز بيئة مستقرة ومواتية لجذب القطاع الخاص الداخلي والخارجي للمساهمة في تطوير البنية التحتية وتوفير الخدمات العامة بشكل فعال. وعليه يمكن استخلاص النتائج التالية:

- لم يتفق الفقهاء على اختلافهم وتباينهم بين فقه فرنسي أو أردني أو مصري أو جزائري، وحتى التشريعات على اختلافها حول تعريف موحد جامع مانع للشراكة، ومع ذلك يمكن القول أن الشراكة هي عقود إدارية بموجبها تعهد بمقتضاها الدولة أو المؤسسة العامة للدولة للغير في مدة محددة في العقد على ضوء طبيعة الاستثمار أو طرق التمويل مهمة إجمالية تتعلق بتمويل الاستثمار وذلك بدفع مقابل مالي.

- اختلف الفقهاء حول الطبيعة القانونية لعقود الشراكة بين القطاع العام والخاص، فالبعض يكييفها قانونا على أساس أنها عقد من عقود القانون الخاص، والبعض الآخر يرى أنها من عقود القانون العام، في حين يرى جانب آخر أنها ذات طبيعة مختلطة، وعليه حسب رأينا فالرأي الراجح هو أنها ذات طبيعة مزدوجة تجمع بين القانون العام والخاص.

وعليه يمكن اقتراح التوصيات التالية:

- لا بد من استكمال الأطر التشريعية والتنظيمية المنظمة للشراكة.
- لا بد من اعتماد آليات لتسوية المنازعات التي لازالت بحاجة لتطوير منظومتها القانونية.
- وضوح القانون الواجب التطبيق على المنازعات المتعلقة بالشراكة يعزز الشفافية والمنافسة ويحقق العدالة، لذا ينبغي على التشريع الجزائري مراعاة القانون الواجب التطبيق تدعيما لتبسيط الإجراءات.
- لا بد من تعميق مفاهيم الشراكة بين القطاعين العام والخاص، خاصة لدى الوزارات والجهات المختصة.
- الخروج من درب التعاقد التقليدي الذي اعتادت عليه الجهات العامة وذلك من خلال ترسيخ منهج الشراكة.
- توفير الضمانات الكافية لتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي في مشاريع الشراكة مع مراعاة التوزيع المتوازن للمخاطر ما بين القطاعين العام والخاص.
- تعزيز القدرات بمشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص خصوصا فيما يتعلق بتحديد الأولويات وإعداد المشاريع المناسبة للشراكة.



- تطوير القدرات البشرية واستكمال بناء الخبرات القانونية والفنية والإدارية المناسبة لتنفيذ عمليات الشراكة بين القطاعين العام والخاص بما يضمن الكفاءة ويحقق الأهداف المرسومة لخطط الشراكة.

الهوامش والمراجع:

- (1)- زياد امحمد، خالد علي، الشراكة بين القطاعين العام والخاص ودورها في تحقيق التنمية في الجزائر: فرص وتحديات، مقالة منشورة بمجلة دفاتر بوادكس، المجلد 08 العدد 01 لسنة 2019، ص123 .
- (2)- رحيمة لدغش، سليمة لدغش، دور الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في تحقيق التنمية المستدامة، مقالة منشورة بمجلة الحقوق والحريات، المجلد 06، العدد 02 لسنة 2020، ص59 .
- (3)- رحيمة لدغش، سليمة لدغش، المرجع نفسه، ص60 .
- (4)- نمديلي رحيمة، عقود المشاركة بين القطاع العام والقطاع الخاص – دراسة تحليلية مقارنة، مقالة منشورة بمجلة القانون والعلوم السياسية، العدد الأول، جانفي 2015، ص190 .
- (5)- الآية 24 إلى الآية 41 من سورة طه.
- (6)- خيدر ريم، الشراكة في ظل اقتصاد السوق، مذكرة ماجستير في القانون العام، تخصص قانون التنظيم الاقتصادي، بقسم القانون العام، بكلية الحقوق، بجامعة الإخوة منتوري بقسنطينة، للسنة الجامعية 2014-2015، ص72.
- (7)- المادة الأولى من الأمر رقم 2004-559 الصادر في 17 جوان 2004 المنظم لعقود المشاركة في فرنسا، الجريدة الرسمية رقم 141 المؤرخة في 19 جوان 2004، والمعدل بالقانون رقم 735 لسنة 2008، وكذا القانون رقم 179-2009 الخاص بتشجيع البرامج الإنشائية والاستثمارات العامة والخاصة.
- (8)- القانون رقم 67 لسنة 2010 يتعلق بإصدار قانون تنظيم مشاركة القطاع الخاص في مشروعات البنية الأساسية والخدمات والمرافق العامة في مصر، الجريدة الرسمية لجمهورية مصر، العدد 19 الصادرة في 18 ماي 2010، ص05 وما بعدها.
- (9)- المادة 04 من القانون رقم 31 المتعلق بالشراكة بين القطاعين العام والخاص الأردني لسنة 2014 جريدة رسمية عدد 5310 بتاريخ 02/11/2014، ص6358 .
- (10)- المرسوم التنفيذي رقم 10-138 المؤرخ في 13/05/2010 المحدد للقواعد التقنية لتصميم واستغلال وصيانة شبكات توزيع الكهرباء والغاز.
- (11)- القانون رقم 02-10 المؤرخ في 05/02/2002 المتعلق بالكهرباء وتوزيع الغاز بواسطة القنوات.



- (12)- حرير أحمد، " النظام القانوني لعقد الشراكة بين القطاعين العام والخاص ودوره في تمويل الاستثمار في مجال البنى التحتية "، مقالة منشورة بمجلة القانون، بمعهد العلوم القانونية والإدارية، بالمركز الجامعي أحمد زبانه بجليزان، المجلد 07، العدد 01، لسنة 2018، ص 81.
- (13)- بن نعمان محمد، بوزيدة حميد، " دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تحقيق التنمية المحلية "، مقالة منشورة بمجلة الدراسات الاقتصادية والمالية بجامعة الوادي، العدد التاسع، المجلد الثاني، ص 185.
- (14)- محمد صباح علي، الإطار القانوني لعقود المشاركة بين القطاعين العام والخاص، مقالة منشورة بمجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية، بجامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، العدد 06، جوان 2019، ص 314.
- (15)- حرير أحمد، مرجع سابق، ص 82.
- (16)- السعيد دراجي، عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص آلية فعالة لتمويل التنمية المحلية، مقالة منشورة بمجلة العلوم الإنسانية، بجامعة قسنطينة 1، الجزائر العدد 41، جوان 2014، مجلد ب، ص 310.
- (17)- هك محمد، " الشراكة ودورها في جلب الاستثمار الأجنبي "، مذكرة ماستر في الحقوق، تخصص قانون دولي خاص، بقسم الحقوق بكلية الحقوق والعلوم السياسية، بجامعة العربي بن مهيدي بأم البواقي، للسنة الجامعية 2016/2017، ص 06.
- (18)- السعيد دراجي، مرجع سابق، ص 310.
- (19)- خروف منير، سماعلي فوزي، الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تحسين الخدمات الصحية، مداخلة مقدمة في إطار فعاليات الملتقى، ص 03.
- (20)- شايب باشا كريمة، مسكر سهام، أساليب الشراكة بين القطاعين العام والخاص في إطار إنجاز المشاريع العمومية، مقالة منشورة بمجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 04، العدد 02، لسنة 2019، ص 1623.
- (21)- مطاي عبد القادر، بن الدين أمال، الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتمويل مشروعات البنى التحتية " نظام البوت BOT نموذجاً "، مقالة منشورة بمجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد، العدد 02، لسنة 2017، ص 158.
- (22)- سيهوب سليم، الشراكة بين القطاع الخاص والقطاع العام في مجال المياه والتطهير، مقالة منشورة بمجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، بجامعة ابن خلدون تيارت، العدد 02، ص 226.
- (23)- حجاج عبد الحكيم، بوقموم محمد، الشراكة بين القطاعين العام والخاص خيار استراتيجي لتمويل مشاريع البنية التحتية وفق نظام (B.O.T) - قراءة في تجارب دولية مختارة-، مقالة منشورة



- بحوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد 05، العدد 02، ص04.
- (24) - بن مسعود عطا الله، أمير عبد الحميد، تواتي عامر، الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مشاريع البنية التحتية - التجربة التركية نموذجا-، مقالة منشورة بمجلة دراسات اقتصادية، المجلد 18، العدد 02 لسنة 2020، ص217 .
- (25) - بقبق ليلي، كرمين سميرة، " الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مشروعات البنية التحتية - تجارب دولية -"، مقالة منشورة بمجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 14، مارس 2018، ص42
- (26) - رأي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، مشروع القانون رقم 12-86 المتعلق بعقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص، إحالة رقم 2014/09، المملكة المغربية، ص11: طهراوي دومة علي، تجربة المغرب في تخفيف التبعية الطاقوية بالاعتماد على الشراكة بين القطاعين العام والخاص في البنى التحتية للطاقات المتجددة، مقالة منشورة بمجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، العدد الخامس، مارس 2018، ص206 .
- (27) - سميرة كرمين، الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مشروعات البنية التحتية، مقالة منشورة بمجلة الراصد العلمي، بجامعة وهران 01 أحمد بن بلة، المجلد 06، العدد 01، يناير لسنة 2019، ص254 .
- (28) - رحيمة لدغش، سليمة لدغش، مرجع سابق، ص60 .
- (29) - براق محمد، عبد الحميد فيجل، عقد البوت (BOT) كآلية شراكة بين القطاعين العام والخاص لتمويل مشاريع البنية التحتية إشارة إلى تجارب غربية وعربية، مقالة منشورة بمجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، العدد 05، لسنة 2018، ص02 .
- (30) - لكحل الأمين، بودلال علي، أثر أزمة الرهن العقاري على عقود الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص، مقالة منشورة بمجلة المغرب للاقتصاد والإدارة، المجلد الرابع، العدد الأول، مارس 2017، ص21 .
- (31) - بنكوس مختار، ذوادي ابراهيم، الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص كآلية لتمويل مشاريع البنى التحتية في الجزائر، مقالة منشورة بمجلة الدراسات المحاسبية والمالية المتقدمة، بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بجامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر، المجلد الرابع، العدد الثاني، أكتوبر 2020، ص54 .
- (32) - سعود وسيلة، فرحات عباس، الشراكة بين القطاعين العام والخاص في إنشاء مشاريع البنية التحتية في تركيا، مقالة منشورة بمجلة البشائر الاقتصادية، ص207 .
- (33) - طهراوي دومة علي، الشراكة بين القطاعين العام والخاص في البنى التحتية للطاقات المتجددة ودورها في تخفيف التبعية الطاقوية - دراسة تجربة المغرب-، مقالة منشورة بمجلة نماء للاقتصاد

- والتجارة، العدد الثاني، ديسمبر 2017، ص24 .
- (34) - محمد صلاح، لقليطي الأخضر، عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال البنية التحتية " المفهوم والترتيبات المؤسسية والتطبيق العملي "، مقالة منشورة بمجلة الحقوق والعلوم الإنسانية - دراسات اقتصادية - بجامعة زيان عاشور بالجلفة، ص350 .
- (35) - مرية نسرين بوقريو، عز الدين بن تركي، مراحل إنجاز مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص وفق النموذج الفرنسي والبريطاني - دروس مستخلصة للجزائر - مقالة منشورة بمجلة دراسات اقتصادية، المجلد 07، العدد 01، جوان 2020، ص160 .
- (36) - هشام مصطفى محمد سالم الجمل، الشراكة بين القطاعين العام والخاص كأداة لتحقيق التنمية المستدامة، مقالة منشورة بالمجلة المصرية، العدد الحادي والثلاثون، الجزء الرابع، ص1803 .
- (37) - أحمد أبو بكر بدوي، طارق عبد القادر اسماعيل، " أطر الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الدول العربية"، صندوق النقد العربي، الدائرة الاقتصادية، بأبو ظبي بالإمارات العربية المتحدة، ديسمبر 2020، ص02 .
- (38) - الأمر رقم 58/75 المؤرخ في 1975/09/26 المتضمن القانون المدني الجزائري المعدل والمتمم.
- (39) - مصطفى سحنون، عبد القادر بريش، الأحكام القضائية وأثرها على نجاح الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في شركات البناء والأشغال العمومية دراسة استطلاعية، مقالة منشورة بمجلة مجاميع المعرفة، المجلد 05، العدد 02، لسنة 2019، ص64.
- (40) - محمد صباح علي، مرجع سابق، ص318.
- (41) - نمديلي رحيمة، مرجع سابق، ص195 .
- (42) - حرير أحمد، مرجع سابق، ص85.
- (43) - محمد صباح علي، مرجع سابق، ص320.
- (44) - نمديلي رحيمة، مرجع سابق، ص196 .
- (45) - حرير أحمد، المرجع نفسه، ص83.
- (46) - حرير أحمد، المرجع نفسه، ص84 .
- (47) - محمد صباح علي، مرجع سابق، ص322.
- (48) - القانون رقم 05-12 المتعلق بالمياه، الجريدة الرسمية العدد 60 الصادرة في 2005/09/04 .
- (49) - الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 2001/08/20 المتعلق بتطوير الاستثمار المعدل والمتمم، الجريدة الرسمية الصادرة في 2001/09/04.
- (50) - نمديلي رحيمة، المرجع نفسه، ص196 .
- (51) - حرير أحمد، مرجع سابق، ص86.



(52) - محمد صباح علي، مرجع سابق، ص323.

(53) - طبقت فرنسا أحكام القضاء العادي على العقود الإدارية، ولم تخضع العقود الإدارية لمبادئ القانون العام إلا في بداية القرن العشرين وتحديدًا في حكم (Terrie) الصادر عام 1903، إذ يعتبر هذا الحكم بمثابة الأساس الذي شيدت عليه نظرية العقود الإدارية واستقلال محاكم القضاء الإداري بتطبيق المنازعات الناشئة عنها وتطبيق أحكام القانون العام: محمد صباح علي، مرجع سابق، ص325

(54) - طبقت مصر القضاء العادي وأحكام القانون الخاص على العقود الإدارية، واستمر خضوع العقود الإدارية للقضاء العادي إلى أن صدر القانون رقم 9 لسنة 1949 الذي منح القضاء الإداري صلاحية الفصل في عقود الالتزام والأشغال العامة والتوريد التي تنشأ بين الحكومة والطرف الآخر، وقد طورت بعد ذلك قوانين مجلس الدولة شيئًا فشيئًا إلى صدور القانون رقم 47 لسنة 1972 في منح محاكم مجلس الدولة اختصاص الفصل في جميع العقود الإدارية التي تكون الدولة طرفًا فيها ومن بينها عقود الشراكة بين القطاع العام والخاص ناهيك عن وجود القانون الخاص رقم 67 لسنة 2010 بشأن تنظيم المشاركة بين القطاعين العام والخاص: محمد صباح علي، المرجع نفسه، ص325.

(55) - حددت الفقرة 04 من المادة 07 من قانون مجلس الدولة رقم 65 لسنة 1979 على أن: "تختص محكمة القضاء الإداري بالفصل في صحة الأوامر والقرارات الإدارية الفردية والتنظيمية التي تصدر عن الموظفين والهيئات في الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة والقطاع العام التي لم يعين مرجع للطعن فيها..."

(56) - محمد صباح علي، مرجع سابق، ص325.

(57) - المواد 05، 07 و34 من قانون تنظيم المشاركة بين القطاعين العام والخاص رقم 67 لسنة 2010 بشأن مشروعات البنية الأساسية والمرافق العامة.

(58) - تعدد القوانين التي تنظم أمور العقود ذات الطبيعة الاقتصادية المستحدثة والتي من بينها عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص كنص المادة 03 من التعديل الخامس لقانون الشركات العامة العراقي رقم 22 لسنة 1997، كذلك جاء في الفقرة أولا من المادة 06 من قانون الاستثمار الخاص ببيع وإيجار العقارات وأراضي الدولة لأغراض الاستثمار رقم 7 لسنة 2011 في حال عدم تنفيذ المستثمر لالتزاماته بموجب عقود (BOT) (BOO)، وكذلك قرار مجلس الوزراء المرقم 492 لسنة 2013 بخصوص الضوابط والإجراءات اللازمة للدخول في شراكة مع القطاع الخاص استنادا إلى قانون الشركات العامة، وكذلك الفقرة (ز) من المادة (أولا) من الضوابط رقم (1) الصادرة عن وزارة التخطيط إلى غير ذلك من الضوابط الكثيرة التي تسبب تعقيد للعمل الإداري في أحيان كثيرة: محمد صباح علي، مرجع سابق، ص326.





The Crimes Of Attacks On Electronic Banks

Received date: 02/02/2022

Accepted date: 03/06/2022

Hadda Boukhalfa *

Oum El Bouaghi University

hadda.boukhalfa@univ-ueb.dz

Abstract:

There are many forms of violations and attacks targeting electronic bank security and the means through which these attacks are carried out are renewed and varied. Behind this is the special nature of the Internet, as it is an electronic network characterized by development, which helped the abusers to easily navigate through

* - Corresponding author.

various websites, and the ease of sending and receiving data, which threatens the security of electronic banking transactions, in addition to the financial nature of banking transactions that are coveted by abusers to assault her. This study aims to focus on the images of abuse that pose a threat to the security of the electronic bank, and they are crimes against the data of these banks' websites and the systems and software they operate.

Keywords: *electronic bank; internet; banking services; e-client; electronic security.*

Introduction:

As the circle widens use of the Internet, and the data and information it contains, covering all aspects of economic life, its risks have broadened, and the methods and forms of the crime of penetrating bank account data and credit cards have developed, which is one of the most dangerous electronic crimes at all, and targets the majority of countries in the world, being a tempting target for hackers and fraudsters electronics.

In the light of evolving of the abuser method of these crimes, banking transactions have been of great importance to legal systems and jurisprudence studies, so it is not permissible to view them, or disclose them directly or indirectly, to any party, and the law punishes whoever deliberately discloses the confidentiality of banking and credit information seizure to, or by attacking the systems and software that he works with.

Achieving the bank's electronic security is by securing the bank's internal network and website, and securing all banking services it provides, against all forms of security threats.

The topic of this study aims to detail the most important forms of abuse that the electronic bank may be exposed to, and that negatively affect the financial services it provides and its relationship with clients.

Accordingly, the problem of this study becomes clear to us in: **What is the legal description of crimes committed against electronic banks?**

To answer this problem, we chose the following plan:

- Crimes against the bank's website data
- Crimes against the electronic banking system.

1. Crimes against the bank's website data

In order for electronic banks to be a safe environment to deal with and benefit from their services, the data that passes through their sites links must be secured, by addressing all crimes that threaten banking transactions, which is the crime of imitation of the bank's website and the crime of stealing personal data of clients.

1-1. The crime of imitation the website of the bank

The bank's website is the main base that the bank uses to contact its clients and provide its services through it, and the crime of imitation of this website poses a threat to the continuation of its work on the Internet, for that we will discuss this crime in detail.

1-1-1. Introducing imitation of the bank's website

This image is represented by the abuser's attempt to imitate the bank's website on the Internet, with the same design, by carrying the same logos and number of pages, and by creating the same links with it, in a way that the imitated website turn up as if it were the real website of the electronic bank. It is not required that the counterfeit site appear similar and identical to the real one. Rather, it is enough for the counterfeit site to cause confusion or ambiguity among clients in a way that prompts them to deal with it as the real site of the bank, as if the abuser imitated the basic distinguishing elements of the bank's site as its trademark, or his brand name⁽¹⁾.

As for the Algerian legislator, it decided the implicit protection of computer programs, databases, multimedia work, and websites, in accordance with the text of Article 4 of Ordinance 05-03 related to copyright and related rights, and considered them as literary works written, whether in the source language or in the language of the machine⁽²⁾.



We also note to the Algerian legislator that he did not defined the delict of imitation digital works, but rather explained its images in Articles 151 and 155 of the same order, in the following form:

- **Illegal disclosure of the website:** It means the disclosure process that takes place without the permission of the right holder, and it is considered a moral right, and it is not considered a misdemeanour of imitation.

- **Compromising the integrity of the website:** Electronic Bank may pay any attack that affects the integrity of his work, and this prevents any distortion or modification of his work without his permission, and this is confirmed by the Algerian legislator, and compromising the integrity of digital works appears by the holders of the sites publishing copyright-protected works on their sites without the holder's permission⁽³⁾.

- **Reproduction of the website in the form of counterfeit copies:** It means re-copying the website for several counterfeit copies in various ways to communicate it to the public, and the imitation takes place using several means, which are the reproduction of the entire website or part of it in an automated media system.

The abuser also works in exploiting the data exchanged between the bank and the client, which it obtains from the website, as the latter, after being deceived in this fake website, enters it and deals with it as he deals with the real website of the bank, so he enters his data as the user name and password The password, credit card numbers, and any other data related to dealing with the bank's website, then the abuser uses this data to deal with the accounts of these clients in a way that achieves the interest of the abuser and harms the client⁽⁴⁾.

2-1-2. Crimes related to copying the bank's website

There are some indirect crimes attached to the crime of imitation the website of the bank, which were identified by the Algerian legislator in the text of Article 151, paragraphs 3, 4 and 5 of Ordinance 05-03 related to copyright and related rights⁽⁵⁾, and they are:

• The crime of dealing in a counterfeit website:

The material element of the crime of dealing on a counterfeit website is the behavior that is based on dealing on the website of the electronic bank, whoever of where it is copied, whether it is counterfeit in the homeland or outside its borders. since the counterfeit

programs lie in their similarity to the original programs that are protected by law, the latter is based on simulation, in which the similarity is made between the original and the imitation, and the lesson in it is the similarities and not the differences⁽⁶⁾.

Among the forms of abuse of these works lies according to the method and mode of their exploitation, and it occurs during sale, where the work cannot be exploited except for that. The act is focused on the same website or on an exact copy of it, and this extends the scope of protection as it includes the website and all its copies⁽⁷⁾.

. Selling or renting counterfeit copies of software and offering them for circulation:

Article 149 of Ordinance 03-05 related to copyright and related rights confirm that “whoever sells, rents or offers for circulation a counterfeit copy of the work after committing a misdemeanour of imitation”, the program shall be counterfeited if it is similar to the original program that is protected by law as stipulated use licenses attached to software have limits. Such dealings prevent the sale, rental, or lending of legitimate copies of the programs obtained by themselves, so that the right to exploit the programs granted for the purpose of the programs is limited to him, and cannot be transferred to others, also with regard to the rental in which the lessee uses the software for a certain period of time in return for a specific fee. Renting counterfeit copies of the software makes the lessee commit the crime of imitation⁽⁸⁾.

• Import and export of counterfeit website:

This process consists in inserting real, non-imitation programs published abroad without the author’s permission. The entry can be done in any behavior that would cross the programs published abroad, regardless of the nationality of the person who entered them and also whatever way they entered and it is required to provide the material corner in this crime, it is that these programs are published abroad, as it is required that their entry be without the permission of electronic bank or whoever replaces him⁽⁹⁾, then this crime, as soon as the entry act, which appears completely, bypasses the perpetrator with the work on the customs or border area without being discovered by the border guards or those concerned. That and also, the illegal entry of these works, and the location, amount or size of the work or the behavior of the perpetrator towards it is not considered after that. The crime is



related to the entry act, the subject of which is computer programs that are published abroad⁽¹⁰⁾.

2-1. The crime of stealing electronic bank client's personal data

The protection of the personal data of the electronic client is a priority of the bank, as the credibility of the banking services provided by this bank is based on the trust between the bank and its clients, but the personal data of the bank client can be attacked through theft, and this is what we will discuss.

2-2-1. Definition of personal data theft of an electronic bank client

We will first go to the definition of the data under protection, then we'll figure out the crime of theft threatening this data.

• Identification of the data subject to protection:

It is the data of a personal nature as being the data through which the identity of a person can be inferred, whether such data declares the identity of that person, such as his name, or contains data in the aggregate that can be processed through the identification of this person. Personal data means also, any information, sound or image related to a person, identifiable or identifiable, either directly or indirectly, especially by referring to distinct elements of his physical, genetic, economic, cultural or social identity⁽¹¹⁾.

The data of electronic bank clients is characterized by the fact that it is not linked to the identity of its holder, unlike biometric data such as a fingerprint, which allows the use of this data by its holder, or others who work with it.

• Defining the crime of stealing the private data of the electronic client

Some jurisprudence defines data theft of dealers on the Internet as a misuse of another person's personal data, such as name, date of birth and e-mail address, without his knowledge or consent.

It was also known as penetration of computers connected to the Internet with the intention of stealing their data and the data stored in them, such as penetrating the networks of financial banks and banks to make illegal bank transfers⁽¹²⁾.

What is noted on these definitions is that they do not view the theft of data related to clients via the Internet as merely seizing this data, but also require the use of this data badly, through the thief's dealing with this data as its holder, in a way that harms its true holder, Which



makes the activity of this crime a complex activity that includes the appropriation of data and then using it in an illegal manner.

There are recent trends that tend to describe money on data of economic value for its holder, which finds its fertile field in banking transactions, where the bank's client data acquires the importance of the transactions that are used in it, and accordingly it seems to us the definition of theft of this data as a form of violations that It targets the electronic bank security since it is a person who seizes the data of the bank's client, which he uses in dealing with the bank over the Internet.

2-2-2. Elements of the crime of stealing the personal data of the client in the electronic bank

The crime of stealing the personal data of the electronic client of the bank has several elements, which we mention as follows:

• Methods of stealing personal data of electronic bank clients

The process of stealing the personal data of the electronic client is carried out in one of the following ways⁽¹³⁾:

a- The abuser sends fake e-mail messages to the electronic bank client, portraying them as coming from the bank, where they ask in these messages to send the client's password, or his account numbers, and justify this, for example, by wanting to delete this data from the database Bank's due to a malfunction.

b- The abuser installs devices that monitor the client's behavior and dealings with all the tools that he can use to communicate with the bank, such as his personal computer or cash withdrawal machines.

c- The abuser resorted to fraudulent means, such as creating a website, displaying fake products or services through this website, and asking the client to enter the details of his name, email address, and bank account numbers to obtain the item or the advertised service, and then exploits this data in dealing with the electronic bank.

d- The abuser searches the papers, documents or invoices of the electronic bank client, for details of his personal data, which can be exploited in dealing with the electronic bank.

• Methods of exploiting the data of the e-client

The process of stealing personal data does not stop when it is seized, but rather goes beyond its disposal and exploitation, and this is as follows:

A- Controlling the client's electronic account

The abuser, after seizing all the data of the client's account, uses it



to access this account through the bank's website, and to deal with this account as its holder by making electronic transfers for himself or for others, and he can also open a new account with the money in this account in his name, the abuser can also, after entering the account, change the password for accessing it in order to deprive the real account holder from entering or dealing with it.

B- Submitting fake requests

The abuser exploits the data he seized, and treats it as if it were its holder. For example, he fills out forms for obtaining goods and services using this data.

As for the Algerian legislation, in the absence of a provision to protect personal data in the face of automated processing, indirect protection of information privacy can be provided through Articles 394 bis to 394 bis 7 of Penal Code No. 04-15⁽¹⁴⁾, under a new chapter entitled: "Infringement of automated data processing systems." In which the legislator abuserizes activities or actions that are considered an attack on automated data processing systems with the aim of protecting automated processing systems or systems. It seems clear not to refer to personal data or data from near or far, because the goal of the text is to protect the processing systems in themselves.

We need legislation that protects data or personal data for themselves as they constitute an important aspect of an individual's privacy and private life. There is no law related to this issue in particular, with reference to Article 27 of the law No. 04-19 related to the recruitment of workers and the monitoring of employment⁽¹⁵⁾, which provides for the protection of personal data, as it states: "Disclosure of personal information that affects the private life of an employment applicant is subject to a fine of 50,000 to 100,000 DA".

It is also noteworthy Law No. 09-04 of August 15, 2009 setting the rules for the prevention and control of crimes related to information and communication technologies⁽¹⁶⁾; which did not bring anything new regarding the protection of personal data. On the other hand, it obligated service providers to collect traffic data, which are data related to communications operations and their preservation. For a period of one year, he organized the inspection of the information system; Without regard to the issue of the protection of the personal data that it may contain.



Addition to it, Law No. 15-04 related to electronic signature and certification⁽¹⁷⁾; in which the legislator set out the general rules related to electronic signature and certification, which require the collection and processing of some personal data, as Article 05 of it stipulates that the collected databases must be located within the national territory, Article 71 punishes with imprisonment from 6 months to 3 years, and a fine of 200,000 to 1,000,000 dinars, and with one of these two penalties, the certification services performer who collects personal data of the electronic signature without his express consent or uses it for other purposes.

And in Article 72, he is punished by imprisonment from 3 months to two years, and a fine of 200,000 to 1,000,000 dinars, or one of these two penalties for the certification services performer who breached his obligation to maintain the confidentiality of data, which makes it provide penal protection for personal data by preventing its collection without the consent of its holder or its exploitation outside The specific purpose of its collection, even if the protection remains limited to personal data related to the electronic signature.

2- Crimes against electronic banking systems

Shows the gravity of these crimes appears in the bank's internal network linking to the Internet that is open to the whole world, as it represents a weak point that abusers can exploit to penetrate and infringe the electronic bank systems, and we will address the forms of this infringement in the following form.

2-1. Illegal presence in electronic banking systems

The abusers are working to gain access to the electronic bank systems and carry out illegal entry hacks to the electronic bank devices, and this form of attacks may be in various forms, which can be addressed as follows.

2-1-1. Illegal access to electronic banking systems

Entry to the information system is based on a permit from the electronic bank, which is the holder institution, or the person who owns this system. Otherwise, this is considered a breakthrough, and this phenomenon has grown due to the development of the Internet and technology.

And what is meant by illegal access, is the process of accessing information systems without the permission of the holder, and it is also defined as entering the information system without the



permission of the holder of the computer or information⁽¹⁸⁾, or “It is the misuse of a computer and its system by a person who is not authorized to use and access it, to gain access to the information and data stored inside it, to view it or just for fun, or to satisfy the feeling of success in penetrating the computer”⁽¹⁹⁾, “Unauthorized access to the computer system derives its illegality from being unauthorized or in violation of the provisions of the law”⁽²⁰⁾.

The Algerian legislator included the crime of entering information systems in Article 394 bis of the Penal Code⁽²¹⁾, according to the amendment, “...Anyone who enters or stays by fraud in all or part of the automated data processing system or attempts to do so”.

The meaning of the term fraud is that it is carried out in a fraudulent way, so that he does not have the right to access or password or any legal electronic procedure used by the electronic bank, the holders of this system, and accordingly, every person who entered an information system in part or all of it is considered in violation of the law and is punished for the crime of entry, Therefore, some legal legislations and jurists use the term hack to denote the illegality of access to the information system⁽²²⁾.

And “French jurisprudence considers that entry has a moral meaning, as entering a data processing system, information system, or electronic system is similar to entering a human's memory, and it also has a physical meaning, which is that the person has tried to enter or has already entered the information system for electronic trade”⁽²³⁾.

That is, the illegal entry is not always by entering the information system, as information may be intercepted to access the information that it transmits without the need to enter into a local network, as in the case of capturing signals bounded by an electronic device, without the need to enter directly within the network that carry the message⁽²⁴⁾. “That is because the act of entry, which constitutes the physical pillar, is not to go to the place where the computer and its system are located. Rather, It means access, using technical means, to the information system, or physical or electronic access.”⁽²⁵⁾

And “some people differentiate between two types of illegal entry, the first is defined in terms of location, which is infiltration into the information system, and the second is defined in terms of time, which is to exceed the limits of the permit or license within the system and granted for a limited period of time, by exceeding this limited period

of time”⁽²⁶⁾.

And “abuserizing access may focus on accessing information that is processed automatically, for every information is recorded on any medium for storing information, such as magnetic tapes, for example, which form part of the computer, and can only be accessed through automated information processing systems”⁽²⁷⁾, Which is the subject of an act of unauthorized entry.

Access may be to one of the parts of the automated information processing system, most of the legislation that abuserizes unauthorized access to computer systems tends to abuserize access to one of the parts that make up the system⁽²⁸⁾. In France, the computer system means all its parts, from the processing unit to the memory unit, to the parts that connect the different elements of the system⁽²⁹⁾.

The Algerian legislator did not specify the character of the abuser who carried out the illegal entry process, so Article 394 bis of the Penal Code⁽³⁰⁾ expressed this by saying: “Anyone who enters or stays...”, whether the abuser is an amateur or a professional using computers who constitute a category Internet users or visitors, or if he is one of the workers in the information system, and the abuser may be affiliated with one of the employees of the electronic bank that owns the system that was hacked.

We also note that the entry procedure may be similar to other behaviors via the information network, including the operations carried out by technicians via the Internet. The Internet who carry out their tasks of entering the information systems and transferring the data, if these operations that they carry out within an authorized legal framework, it is not considered a crime of entry punishable by law.

2-1-2. Stay fraudulent

Stay fraudulent is an operation that follows the process of entering the system, whether this entry is legitimate or illegal, and therefore it is the entry and stay of any person in the information systems in a fraudulent manner and in bad faith. It is defined as “being inside the automated processing system against the will of those who have the right to control this system”⁽³¹⁾. “The crime of illegal stay within the information system in general is considered one of the crimes that is difficult to prove, as the accused claims, in the event of his arrest, that he was about to separate from the infringed system”⁽³²⁾.

And the illegal stay within the information system is continuous,



meaning for a certain period, but this does not mean that staying for a short period does not constitute a crime. That this is illegal, and thus it is a crime that requires the continuation of the act of survival, and here the question arises for the abuser who enters by mistake and leaves quickly, is he considered a perpetrator of the crime of survival or not.

Article 394 bis of the Algerian Penal Code⁽³³⁾ explicitly states that the crime of illegal presence in information systems must be an intentional crime, and this is evident from its saying: “Anyone who enters or stays through fraud ...”. On this, Article 323-01 of the French Penal Code stipulates that it says: “Frauduleusement, and this expression means that the perpetrator commits his act or refrains from it knowing that he is not authorized to do so, and if the crime is in violation of the legislator’s orders and prohibitions, the will to investigate This violation constitutes the utmost degree of sin, given that the abuser has thus expressed his will to disobey and comply with the law.”⁽³⁴⁾.

3-2. Disable the electronic banking system

The process of penetrating the electronic bank systems leads to another type of attack, which is the attack on the information, data and sites occupied by this system, which we will discuss in detail in the following form.

3-2-1. The crime of information attack on electronic bank systems

The crime of informational attack on electronic bank systems is considered a deliberate crime in which the abuser’s will is directed to carry out an illegal act, which is the introduction, modification or deletion of the data of the bank’s information system, whether it is data or information programs, and this is what the Algerian legislator stipulates in The Penal Code in Article 394 bis 1⁽³⁵⁾.

• Introduction:

“The act of inserting is intended to add new data to its props, whether they are empty, or there were data on them before, and this act is achieved in the purpose for which the legitimate holder of magnetic debit cards uses the latter to withdraw money from ATMs, when he uses his private and secret number to enter in order to withdraw an amount of money more than the amount in his account”⁽³⁶⁾.

And the Introduction here works to change the data and information



in the information system and it can also change the way the programs in which this electronic bank system works, which leads to a change in the entire system. The abuser may enter fake data or information that enables him to seize the data Personal often related to the elements of financial disclosure in order to make money for himself.

.Deletion: “The act of erasure means removing a part of the data within the electronic bank system, or transferring and storing it in another part of this system to the memory area. This process here works to change the content of the information system.”⁽³⁷⁾ And the Algerian legislator did not specify the way in which the act of removal is carried out, and whether it is done with a special program or by means of a key or icon of erasing only, nor did it indicate the type of data or programs that are being erased, and thus it can be said that the Algerian legislator stipulated the act of erasure on all The data and systems contained in the electronic bank's information system.

However, this erasure sometimes may be by distinguishing some programs or information that the information system contains or works with.

•**Modification:** The act of modification means changing the existing data within the electronic bank system, either by replacing it or adding other data different from it, or the modification is also by changing the program in which the data is processed with another program similar or different from it, as it can be an act .

Modification is by changing the channel through which the data is sent or the way it is sent. The abuser is by violating the ports and accessing the database, modifying it or adding false information to it with the aim of illegally taking advantage of that data.

“Where the abuser intent here on the information system is to make a change in it, whether by adding data, programs, viruses, operating systems, deleting them, or transferring them from the information system to another place. As for the physical element, it is done as soon as there is a change in the system, the abuser behavior is assault The information system may have a negative impact on it by modifying its electronic content in any way”⁽³⁸⁾.

3-2-2. The crime of hamper the work of the electronic banking system

The Algerian legislator did not provide a text for the intentional attack on the functioning of the electronic banking system. It was



satisfied with the text on the intentional attack on the data inside the system. This may be explained by the fact that the attack on the data may affect the validity of the system to carry out its functions, and jurisprudence has set a criterion for distinguishing between assault On the data and attack the system on the basis of whether the attack is a means or an end. "If the attack on the data is just a means, then the act constitutes a crime of willful attack on the electronic banking system, but if the attack on the data is an end, then the act constitutes the crime of intentional attack on the data"⁽³⁹⁾.

There are many ways that the abusers use to access the electronic banking system and disrupt its work, to⁽⁴⁰⁾:

-Occupying the bank's website in a way that prevents access to it via the Internet, such as an attempt to send a huge amount of e-mail messages to the bank's website that are greater than the bank's ability to absorb, in a way that causes flooding and makes the website unable to deal.

-Preventing communication between the work points on the site in a way that prevents access to the services provided by these points, such as deleting the communication links that link the bank's home page to the sub-pages of the banking services provided by the bank.

-Preventing the banking service from reaching a particular institution or to a particular individual, by cutting off the means of communication that link the bank and one of the institutions that receive a specific service from the bank, such as one of the stores that are linked to the bank's website, and that accept payment with credit cards issued by the electronic bank .

4. CONCLUSION

During its various stages, this study reflected the paramount importance of the electronic bank on the Internet, as an effective economic institution in the field of electronic commerce, and it touched upon the images of attacks targeting the security of the bank, and how the legislator was exposed to these crimes and the penalties prescribed for them, in maintaining the continuity of banking operations and the relationship The electronic bank with its clients.

The abuser on the security of electronic banks uses all electronic methods and media to enter their systems and websites to obtain information and data that facilitates them to commit crimes affecting the safety and health of banking operations, and thus takes advantage

of the lack of control and protection that electronic banks must adopt to achieve their security via the Internet.

*** Results:**

-In committing these attacks on the bank's electronic security, the abusers depend on some technical and security gaps, which the bank must fill in order to secure the client's transactions, and work to maintain and treat any penetration or attack in the shortest possible time.

-The bank's preventive measures to protect its information system are of the nature of its legal obligations with regard to securing its website, and securing its banking transactions on the Internet.

-The attack on the bank's electronic security constitutes any activity that threatens the security and integrity of the bank's systems and what it contains of information and personal data of clients. For this reason, only clients who have the password for dealing with the bank are allowed to enter the websites of banks.

-The special nature of the banking business imposes on it some obligations towards its clients, in maintaining the confidentiality and security of banking transactions, which are related to the existence of the bank, and strict legal concepts have appeared in securing the work of electronic bank systems, in order to be in line with its requirements and the nature of its work.

*** Recommendations:**

- The electronic bank must secure the physical and intangible components of the system in which it operates, and it must surround all parts of the network and its components, including hardware, software, and means of connecting the network, with an appropriate security wall that ensures that the electronic bank's systems are not attacked.

-The bank must conduct a periodic examination of all network components and the data they contain to avoid any damage or modification that may have occurred to the information and data of the electronic banking systems, and may expose the personal data of clients for penetration or disclosure.

-The electronic bank must provide the access system to the bank's internal network with special protection means and applications, through numbers and identification codes specific to each client, or by resorting to strong encryption systems.



-Drawing a clear legal framework that defines banking operations on the Internet for banks only, and not allowing anyone other than the electronic bank to operate in them, given the fact that it enjoys exclusive legislative and supervisory guarantees, and its great importance in economic life.

References:

- (1)-Al-Tamimi Alaa, The Legal Regulation of the Electronic Bank on the Internet, New University House, Alexandria, 2012, p.533.
- (2)-Ordinance 05-03, relating to copyright and related rights. J.R. No. 44, 2003, July 19.
- (3)-Deedan Mouloud; Shariqi Nasreen, Intellectual Property Rights- Copyright and Neighboring Rights-, Dar Belqis Publishing, Algeria, 2013, p.20.
- (4)-Ghanem Sherif Muhammad, The Bank's Responsibility for Computer Errors in the Electronic Transfer of Money, Dar Al-Nahda Al-Arabiya, Cairo, 2010, p.69.
- (5)- Ordinance 05-03.
- (6)-Al-Qahwaji Ali Abdel Qader, Criminal Protection for Computer Programs, Dar Al-Jamaa for Printing and Publishing, Lebanon , 1999, p.20.
- (7)- Al-Manasah Osama Ahmad; Al-Zoubi Jalal Muhammad, Electronic Information Systems Technology Crimes, House of Culture for Publishing and Distribution, Jordan ,éd. 6th, 2012, p.212.
- (8)-Salma Imad Muhammed, Legal Protection of Computer Programs and the Problem of Software Piracy, Wael Publishing House, Jordan , éd. 1st, 2014, p.80.
- (9)- Al-Qahwaji Ali Abdel, Op.Cit, p.20.
- (10)- Al-Manasah Osama Ahmad; Al-Zoubi Jalal Muhammad, Op.Cit, p.212.
- (11)- Salma Imad Muhammed, Op.Cit, p.36.
- (12)- Al-Tamimi Alaa, Op.Cit, p.590.
- (13)- Al-Tamimi Alaa, Op.Cit, p.592.
- (14)- Law No 04-15, the Penal Code. J. No. 71, 2004, November 10.
- (15)-Law No 04-19, relating to the installation of workers and the control of employment. J.R. No. 83, 2004, December 25.
- (16)-Law No 09-04, containing special rules for the prevention and control of crimes related to information and communication technology. Jr. No. 47, 2009, August 05.
- (17)-Law No15-04, relating to the general rules relating to electronic signature and certification. J.R. No. 06n, 2015, February 1.
- (18)-Bainbridge David, Hacking The Unauthorised Access of Computer Systems. T. M. Review, Éd. 52, 1989, p.237.
- (19)-Adel Muhammad Farid Qora Naila, Economic Computer Crimes- A Theoretical and Applied Study-, Al-Halabi Human Rights Publications, Lebanon, 2005, p.319.
- (20)- Ibid, p.326.
- (21)- Law No15-04.
- (22)- Fachar Atallah Confronting Information Crime in Algerian Legislation. Maghreb Forum on Law and Informatics, 2009, October, p.23.
- (23)-Al-Kaibi Muhammad Obaid, Criminal Protection for E-Commerce éd, 1st, Dar Al-Nahda Al-Arabiya, Cairo, 2010, p.439.
- (24)- Adel Muhammad Farid Qora Naila Op.Cit, ,p.321.



- (25)-Abdel Qader Al Momani Nahla,Information Crimes éd, 2nd,House of Culture for Publishing and Distribution, Jordan,2010,p.158.
- (26)- Al-Kaibi Muhammad Obaid, Op.Cit, pp. 439-440.
- (27)- Adel Muhammad Farid Qora Naila, Op.Cit, p329.
- (28)- Al-Qahwaji Ali Abdel Qader, Op.Cit,pp. 119-120.
- (29)- Adel Muhammad Farid Qora Naila, Op.Cit, pp. 330-331.
- (30)- Law No 04-15.
- (31)- Al-Qahwaji Ali Abdel Qader, Op.Cit, p.52.
- (32)- Abdel Qader Al Momani Nahla, Op.Cit, p. 161.
- (33)- Law No 04-15.
- (34)- Adel Muhammad Farid Qora Naila, Op.Cit, pp. 330-331.
- (35)- Law No 04-15.
- (36)- Fachar Atallah, Op.Cit, p. 30.
- (37)- Ibid, p. 30.
- (38)- Ibid, p. 31.
- (39)- Ibid, p. 41.
- (40)- Al-Tamimi Alaa, Op.Cit, p. 568.



The Specificity of Justice System in Countering Corruption Crimes in Algerian Legislation

Received date: 16/02/2022

Accepted date: 18/05/2022

Raouf Guerroudj *
University Of Constantine1
Laboratory of Studies and Research on
Maghreb and the Mediterranean
Constantine
Raouf.guerroudj@umc.edu.dz

Radhia Bachir
University of Skikda
Laboratory of Maritime Transport
and Ports Skikda
b.radhia@univ-skikda.dz

Abstract:

The present study aims to identify the role of the judicial system in the fight against corruption crimes in the Algerian legislation, with new

mechanisms that the legislator has created that are compatible with the progress that have touched various fields, especially since this crime is witnessing a perceptible and alarming spread at the international and national levels. This study was mainly based on analytical approach to analyze the various legal texts related to this matter.

Keywords: Confrontation; Corruption; Judicial; Economic Penal and Financial Pole; Privacy.

* - Corresponding author.

Introduction:

Public money is rightly considered the main engine for the survival and development of any system. In fact, protecting it from being compromised constitutes a big challenge for most countries and international organizations by different means and various ways. The most important criminal phenomena that threatens the entire world is corruption, which is considered an international barrier that any country faces in building its future and sustainable development of its sectors.

The state alone has failed to develop a strategic policy to confront corruption, which has become an international reality and a social fact that is meeting unprecedented growth. That is why, the international community was obliged to do research and study on this phenomenon in order to draw up the foundations and landmarks that constitute ways to fight it, which were mainly represented in the international agreements in this regard it made unremitting efforts according to the United Nations General Assembly Resolution No. 55/61 of 04 December, 2000. Its efforts intensified until they culminated on

October 31, 2003 by another General Assembly Resolution No. 58/4 stipulating the adoption of The United Nations Convention against Corruption⁽¹⁾, which relating to many provisions to fight this phenomenon, which was ratified by Algeria with reservation under Presidential Decree No. 04-128⁽²⁾ of April 19, 2004, and promulgated Law No. 06/01⁽³⁾ relating to the prevention and fight against corruption.

Given the seriousness and specificity of corruption crimes, the Algerian legislator has used to face them a set of specialized judicial mechanisms different from other traditional methods⁽⁴⁾, in order to keep pace with the technological revolution taking place coinciding with the era of globalization, and the novelty of the crimes committed, in terms of their seriousness or the quality of their perpetrators.

In the light of the above, and in view of the importance of this topic, the features of its problem are defined for us and focus on the judicial mechanisms monitored by the Algerian legislator to confront corruption crimes and their efficacy.

To answer the aforementioned problem, we will determine the competent jurisdiction created by the Algerian legislator to deal with corruption files consisting of the economic, financial and penal pole (Chapter I), then we will discuss the specificity of these jurisdictions to demand corruption files (Chapter II).

Chapter I: Establishment of the Economic, Penal and Financial Pole:

The Algerian judiciary witnessed important economic and financial cases that attracted the attention of public opinion, especially after the popular movement of February 22, 2019, and the subsequent events, mainly the popular demand to fight corruption. In fact, many of these cases were opened and presented before the Supreme Court within the framework of the litigation privilege that was established under Article 573 of the Code of Criminal Procedure.

The majority of the files that were presented to the judiciary, especially between the years 2019 and 2020, were characterized by pure technical nature, where the majority of them were related to favoritism in granting public deals and industrial real estate under investment cover, favoritism in granting major loans without

guarantees or insufficient guarantees., transferring foreign currency abroad, money laundering, covert funding of political, providing benefits to public officials and agents of the state, inflating import bills for the purpose of money trafficking and so on.

All of these cases required focus and professional handling, and activation of various legally available procedures, especially international cooperation, for the inventory and seizure of criminal earnings for to recover them. In that respect, the Algerian legislator supported the judiciary with an economic and financial penal pole as specialized judiciaries to fight organized crime, especially those related to the economic and financial field, including the crime of corruption (First), that pole with certain characteristics (Second), also it is concerned with exclusively specific crimes with certain characteristics (Third).

1. The Legal Regulation of the Penal, Economic and Financial Pole:

When the Algerian legislator amended the Code of Criminal Procedure by Law No. 04-14⁽⁵⁾ of November 10, 2004, he allowed the extension of the territorial competence of some Public Prosecutors, Investigative Judges, and ruling bodies to the competence of other courts by organizing determined crimes consisting of “drug crimes, transnational organized crime, crimes related to automated data processing systems, money laundering crime, terrorism crimes and crimes of exchange. Then he added corruption crimes under Article 24 bis 1 of the Law on Prevention and fight against Corruption when it was amended by Order No. 10-05⁽⁶⁾ of August 26, 2010.

Also, under Executive Decree No. 06-348⁽⁷⁾ of October 05, 2006, the territorial jurisdiction of the Public Prosecutors, Investigative Judges, and ruling bodies was extended to four (04) jurisdictions, "Ouargla, Algiers, Oran and Constantine" and began its work starting in 2008.

Afterwards, under Order No. 20-04⁽⁸⁾ of August 30, 2020, amending and supplementing the Code of Criminal Procedure, a penal, economic and financial pole was created as a specialized jurisdiction to fight corruption crimes, and its powers and area of intervention was adjusted according to Articles 211 bis to 211 bis 15.

2. The Characteristics of the Penal, Economic and Financial Pole:

The new penal, economic and financial pole has a set of characteristics comprises:

✓ This pole was created at the court of first instance of the Court of Algiers Judicial (court of first instance of Sidi M'hamed-Algiers),

✓ This pole is specialized, that is its area of intervention is narrow and limited only to the most complex economic and financial crimes restrictively mentioned by the legislator and the related crimes,

✓ It is a national territorial national jurisdiction, that is that the Public Prosecutor, the President of the Court, and Investigative Judges at this specialized jurisdiction, exercise their powers over the whole country, Which means that there are no branches at the level of all the courts of the Republic, but the original jurisdiction enjoyed by the pole of the Algerian Judicial Council only⁽⁹⁾,

✓ The Public Prosecutor at this pole, is hierarchically acts under the command of the Attorney General at the Court of Algiers, and the head of the pole and the Investigative Judges at his administrative level are under the command of the Attorney General at the Court of Algiers, as well as the President of the Court of First Instance of Sidi M'hamed, the Public Prosecutor ttorney and the Investigative Judges of this Court of First Instance,

✓ It is independent from Court of First Instance of Sidi M'hamed in its status as an ordinary court like the rest of the courts of first instance of the country, and in its role as a court of first instance with expanded competence, even if it was established by the legislator at the level of the same court of first instance, which means that the composition of this pole "the President, the Public Prosecutor and the Investigative Judges" is not the same composition of the court of first instance of Sidi M'hamed which has the aforementioned two roles, rather it is a different composition "a different Public Prosecutor, a different chief President and different Investigative Judges".

3. Crimes Related to the Penal, Economic and Financial Pole and their Characteristics:

The Algerian legislator, in Article 211 bis 2 of Ordinance No. 20-04, defined the competence of the penal, economic and financial pole in crimes mentioned exclusively, as well as the related crimes, which are as follows:

✓ The misdemeanor of apparent negligence leading to theft, embezzlement, damage or loss of public or private funds or similar



things, documents, bonds, deeds or movable funds placed under the hands of the employee, judge, public officer or any person referred to by the Law on Prevention and Fight of Corruption, either pursuant to his occupation or because of it. This misdemeanour is stipulated and punished under Article 119 bis of Law No. 11-14⁽¹⁰⁾ of August 02, 2011 amending the Penal Code, and the misdemeanor of money laundering, stipulated and punished under Articles 389 bis and bis 1, 2 and 3 of Law No. 04-15⁽¹¹⁾ of November 10, 2004, amending and supplementing the Penal Code. For this purpose, we note that the legislator did not mention in Article 211 bis 2 the crimes stipulated in Law No. 05-01⁽¹²⁾ of February 06, 2005, related to the prevention and fight of money laundering and terrorism financing, and merely stated the money laundering crimes stipulated in the Penal Code. This, in our opinion, is due to the fact that the crimes stipulated in Law 01-05 are punishable by fines only, and therefore they are usually complicated,

✓ All corruption crimes stipulated and punished in the aforementioned law on Prevention and Combating of Corruption Law,

✓ All exchange crimes stipulated and punished under Ordinance No. 96-22⁽¹³⁾ of July 09, 1996, relating to the repression of violations of the legislation and regulation of exchange and the movement of capital from and to abroad,

✓ The misdemeanour of possessing a warehouse used for trafficking or a means of transport specially intended for trafficking within the customs territory, Article 11 of Ordinance No. 05-06⁽¹⁴⁾ of August 23, 2005, relating to combating trafficking, trafficking committed using a means of transport, Article 12, trafficking committed with carrying a firearm, Article 13, The felony of arms trafficking Article 14 and the felony of serious trafficking that threatens national security, national economy or public health Article 15 of the same law.

Hence, we conclude that the trafficking acts stipulated under Article 10 of the Anti-Trafficking Law do not fall within the powers of the penal, economic and financial pole. We also note that the legislator merely stated these crimes, without other economic and financial crimes that did not make it within the competence of this pole, namely the tax evasion stipulated in Article 303 of the Direct Taxes and Assimilated Taxes⁽¹⁵⁾ Law, and Articles 117 and 119 of the Turnover



Tax⁽¹⁶⁾ Law, as well as different transgressions in the trade such as fraudulent bankruptcy, crimes stipulated in the Money and Loan Law, and crimes related to the stock exchange etc, unless they are related to one of the crimes that fall within the competence of the pole stipulated in Article 211 bis 2 aforementioned.

In our opinion, the legislator should have added these crimes, especially since many of them are characterized by their complexity, especially in the field of tax fraud, which is sometimes in exorbitant amounts and in complex fraudulent methods, for instance identity theft and forgery of documents, in order to carry out commercial operations with theft identities in order to evade of taxes.

That is why, in order to avoid overcrowding the pole with cases, the legislator stipulated that the nature of the aforementioned crimes that grants him competence should be of the “most complex” nature, as not to waste his efforts in simple cases, but rather focus only on cases of great complexity and on which necessary measures are taken all, especially resorting to international cooperation. The Algerian legislator has defined the meaning of the most complex in Article 211 bis 03 of the Code of Criminal Procedure, which stipulated: “Crimes that require the use of special means of investigation, specialized technical expertise or international judicial cooperation, because of the multiplicity of actors, partners, victims, or due to the wide area geographical location of the place of its perpetration, or because of the seriousness of the damage resulting of it, because of its organized or transnational nature, or because of the use of information and communication technologies”.

The assessment of the “more complex” nature of any of the aforementioned crimes is subject to the Public Prosecutor at the Penal, Economic and Financial Pole, that gave him the power to claim the file from the original judiciary that was notified of it, as we will see in the second chapter.

Chapter II: Claiming of the Penal, Economic and Financial Pole for Corruption Files:

As the jurisdiction was supported by a jurisdiction specialized in combating corruption crimes, represented by the penal, economic and financial pole, as mentioned previously; law granted it the authority to take certain procedures to claim corruption files (first), that claim is characterized by a kind of privacy characterized by its priority and



privilege in it (second), after the jurisdiction claim of corruption files according to their priority as we mentioned, the original jurisdiction abandons those files in its favor (i.e. in favor of the penal, economic and financial pole), which gives that claim the devolutive effect of the procedures taken by the original jurisdiction that was notified of the corruption files (third).

1. Procedures for Claiming Corruption Files by the Penal, Economic and Financial Pole:

The principle of the claim relating to jurisdictions with extended competence shall apply on the penal, economic and financial pole as well. It means that the Public Prosecutors at the all courts of first instance of the country, as soon as they receive news reports and investigative procedures related to combating economic and financial crime, which they consider to be of great complexity, shall immediately send copies of them to the Public Prosecutor at the Penal, Economic and Financial Pole. Yet, if the latter deems it necessary that the file shall be referred to him, he claims it after seeking the opinion of the Attorney General of the Court of Algiers.

Consequently, the original Public Prosecutors- to whom the file was presented according to the usual territorial jurisdiction rules- relinquishes the file pursuant to a decision of relinquishment if the procedures are at the level of preliminary investigation or judicial proceeding.

Nevertheless, if the investigative judge at the same jurisdiction is notified of the file, he shall as soon as the request for relinquishment arrives from the Public Prosecutor at the penal, economic and financial pole, case an order of relinquishment in favor of the investigative judge of the Criminal, Economic and Financial Pole.

2. The Specificity of the Claim of the Penal Economic and Financial Pole for Corruption Files:

The competent ordinary court share treating of corruption case files in accordance with the general rules of territorial competence, as well as the competent penal, economic and financial pole in accordance with the exceptional rules according to which the law has granted priority and privilege.

The establishment of the Economic and Financial Criminal Pole as a new judicial body, with jurisdiction over corruption offenses and other related offenses, exemplifies the procedural link that exists

between this jurisdiction and the courts with expanded regional jurisdiction, which also have jurisdiction to adjudicate cases related to corruption offences. In this regard, the legislator provides that the jurisdiction of a new judicial body corresponds to the jurisdiction granted to courts with expanded territorial jurisdiction, but by recognizing procedural mechanisms that ensure the priority of the jurisdiction of the former over the latter⁽¹⁷⁾.

Therefore, if the Public Prosecutor at the Penal, Economic and Financial Pole claims corruption files, this jurisdiction has priority and privilege in following up and treating them, but the pole does not claim them, it will be treated at the competent court of first instance, with territorial competence in an ordinary way.

Given the above, the specificity of the claim of the penal, economic and financial pole for corruption files is apparent in the priority and privilege that is not allow the Public Prosecutor or the Investigative Judge at the original jurisdiction to which the file was referred according to the usual territorial jurisdiction rules, to refuses to relinquish the file to the penal, economic and financial pole if he claims it, but they must accept the claim.

Moreover, if the Public Prosecutor at the jurisdiction with expanded territorial competence claims and receives the file, and then it was claimed by the economic and financial pole, the file shall also abandoned to the latter, provided that the file is still at preliminary investigations and follow-up or judicial investigation, which reflects the intensity of the priority accorded by the legislator to the penal, economic and financial pole, which shows the great importance given to corruption crimes, to which the legislator granted a specialized jurisdiction with large powers in the face of the usual territorial jurisdiction, and the judiciary bodies with territorial expanded jurisdiction.

3. The Effects of Relinquishment of Corruption Files in Favor of the Penal, Economic and Financial Pole:

Most of the legislation, including the Algerian legislation, have adopted the idea of criminal poles that are based on the specialization of the judiciary in order to combat newly created crimes, limit their spread, and confront the development in the methods of committing them and the disastrous effects caused by them⁽¹⁸⁾.

As the penal, economic and financial pole has the distinctive



competence to claim and examine corruption cases, the judicial authorities with original territorial jurisdiction shall accept its claim and relinquish those files in its favour. This relinquishment has a devolutive effect of the procedures taken by the aforementioned original jurisdiction.

In fact, all the measures taken by the original jurisdiction that sent the file, especially the arrest warrants or the detention warrants, are subject to confinement remain applicable until a contrary order is issued by the penal, economic and financial pole.

Furthermore, the original jurisdiction that sent the file is restricted, and all powers and attributions are transferred to the judges of the penal, economic and financial pole, especially the management and control of judicial police work, as well as ensuring the legitimacy and validity of preventive detention and other procedures.

the new amendment granted the agent of the Republic of Economic and Financial, Pole the authority to request any file at the level of any other court, as investigating judges, will have to automatically abandon the file in favor of the Pole Court, which will deal with important and qualitative corruption files of considerable economic and financial risk, and which have an extension Even outside the borders of the homeland and across its borders⁽¹⁹⁾.

It becomes clear from the above, the importance that the Algerian legislator assigned to the economic and financial penal pole, through the privacy that he granted him, and represented in the total privileges he enjoys in this regard, which indicates the upgrading of the Algerian legal system to a large extent in keeping with the development he witnessed the world recently.

Conclusion:

The Algerian legislator's endeavor to introduce a law to fight and prevent the phenomenon of corruption, to support the judicial system for this purpose, by a specialized jurisdiction to combat these crimes; came as a response to Algeria's ratification of the United Nations Convention against Corruption, comprising a set of provisions related to the prevention of corruption in the public and private sectors, as well as the criminalization of various acts and behaviors that involve it, and the determination of their punishments, in order to fill the loopholes of the Penal Code that dealt with Classic crimes. This

specialized judicial body, represented by the economic and financial penal pole, was distinguished by a specificity that made it the priority for examining corruption files.

Thus, we achieved the following set of results:

1. The Algerian legislator promulgated Law No. 06-01 of February 20, 2006, relating to the prevention and fight against corruption, supplemented by Ordinance No. 05-10 of August 26, 2010,

2. The Algerian legislator created the penal, economic and financial pole to follow up on corruption crimes under Ordinance No. 20-04 of August 30, 2020, amending and supplementing the Code of Criminal Procedure,

3. The penal, economic and financial pole was characterized by numerous specific characteristics, as it was assigned the powers to examine specific crimes exclusively, characterized by certain characteristics such as great complexity,

4. The assessment of the “more complex” nature of the crime of corruption is subject to the Public Prosecutor at the penal, economic and financial pole, who is granted by law the authority to claim the file from the original judicial authority that was notified of it.

5. The Algerian legislator defined the legal procedures to be carried out by the penal, economic and financial pole to claim corruption files,

6. The claim of the penal, economic and financial pole for corruption files was characterized by the specificity of its priority and privilege in that matter,

7. the non- claim of the file case does not prevent the original territorial jurisdiction from exercising its jurisdiction over the corruption offenses in question,

8. Relinquishment of corruption files to the pole, economic and financial penal has a procedures devolutive effect taken by the original jurisdiction,

9. The new penal, economic and financial pole is one of the guarantees introduced by the Algerian legislator in his desire to strengthen the foundations and mechanisms of combating corruption crimes that he has enshrined in the Algerian legislation, given the grave danger that these crimes have imposed,

10. Talking about the effectiveness and ineffectiveness of the penal, economic and financial pole at the present time, it is very difficult



because the experience is recent and the stage of its evaluation is still premature,

11. Finally, despite the recentness of the penal, economic and financial pole, and our inability to assess it at the present time; It is considered one of the most important new legal mechanisms established by the Algerian legislator in order to cope with the developments of crime, which has spread quickly and easily.

As a conclusion of the reached results, we have tried to give the following recommendations:

- ✓ Continuous training of judges on corruption crimes and the Public Procurement Law,
- ✓ Strengthening the judiciary with the latest technologies that make it easier for judges to work in the context of combating corruption crimes due to their seriousness,
- ✓ Follow up on the continuous updating of the Algerian legal system whenever developments occur in this regard to keep pace with it,
- ✓ Focusing on the awareness-raising aspect of preventing these crimes,
- ✓ Strengthening international judicial and security cooperation to confront these crimes and return their proceeds from abroad.

Referrals and References:

- (1)- United Nations Convention against Corruption, adopted by the United Nations General Assembly, New York, October 31, 2003, by Resolution No. 58-4 (PDF document). See, United Nations, General Assembly, session 58, <http://hrlibrary.umn.edu/arabic/UNCAC.pdf>, accessed on: September 03, 2021, at 08: 14.
- (2)- Presidential Decree No. 04-128 of April 19, 2004, relating to the ratification of the United Nations Convention against Corruption, adopted by the United Nations General Assembly in New York, on October 31, 2003, Official Journal of the Algerian Republic No. 26, dated April 25, 2004, p.12.
- (3)- Law No. 06-01 of February 20, 2006, relating to the prevention and control of corruption, Official Journal of the Algerian Republic No. 14, dated March 05, 2006, p p.04-15.
- (4)- The legislator also allocated special "security" mechanisms to address corruption crimes. For more information see:

سارة عزوز، سليمة عزوز: أساليب البحث والتحري الخاصة في جرائم الفساد - دراسة في التشريع الجزائري-، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة 1 الحاج لخضر-الجزائر، المجلد 8، العدد 3، 2021/06/30، ص ص. 47-64. وأمال موساوي، واقع جرائم الفساد في الدول المغاربية، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، كلية الحقوق والعلوم



السياسية، جامعة باتنة¹ الحاج لخضر - الجزائر، المجلد 8، العدد 2 (عدد خاص)، 2019/05/06، ص ص. 44-31.

- ⁽⁵⁾- Law No. 04-14 of November 10, 2004, amending and supplementing Ordinance No. 66-155 of June 08, 1966, relating to the Code of Criminal Procedure, Official Journal of the Algerian Republic No. 71, dated November 10, 2004, p p .04-08.
- ⁽⁶⁾- Ordinance No. 10-05 of August 26, 2010 supplementing Law No. 06-01 of February 20, 2006, relating to the prevention and fight against corruption, Official Journal of the Algerian Republic No. 50, dated September 1, 2010, p. 16.
- ⁽⁷⁾- Executive Decree No. 06-348 of October 05, 2006, extending the territorial competence of some courts of first instance, Public Prosecutors and Investigative Judges, Official Journal of the Algerian Republic No. 63, dated October 08, 2006, p p. 29-30.
- ⁽⁸⁾- Ordinance No. 20-04 of August 30, 2020, amending and supplementing Ordinance No. 66-155 of June 08, 1966, relating to the Code of Criminal Procedure, Official Journal of the Algerian Republic No. 51, dated August 31, 2020, p p. 09-13.
- ⁽⁹⁾- بدرة لعور: الآليات المستجدة لمكافحة الجرائم الاقتصادية في التشريع الجزائري، مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية، كلية الآداب والعلوم الإجتماعية، جامعة العربي التبسي تبسة- الجزائر، المجلد 6، العدد 3، سبتمبر 2021، ص. 654.
- ⁽¹⁰⁾- Law No. 11-14 of August 02, 2011 amending Ordinance No. 66-156 of June 08, 1966, which relating to the Penal Code, Official Journal of the Algerian Republic No. 44, dated August 10, 2011, p. 04.
- ⁽¹¹⁾- Law No. 04-15 of November 10, 2004, amending and supplementing Ordinance No. 66-156 of June 08, 1966, relating to the Penal Code, Official Journal of the Algerian Republic, No. 71, dated November 10, 2004, p p. 08-12.
- ⁽¹²⁾- Law No. 05-01 of February 06, 2005, related to the prevention and fight of money laundering and terrorism financing, Official Journal of the Algerian Republic No. 11, dated February 09, 2005, p p. 03-08.
- ⁽¹³⁾- Ordinance No. 96-22 of July 9, 1996, to the repression of violations of the legislation and regulation of exchange and the movement of capital from and to abroad, Official Journal of the Algerian Republic No. 43, dated July 10, 1996, p p. 10-13.
- ⁽¹⁴⁾- Ordinance No. 05-06 of August 23, 2005, relating to combating trafficking, Official Journal of the Algerian Republic No. 59, dated August 28, 2005, p p .03-08.
- ⁽¹⁵⁾- People's Democratic Republic of Algeria, Ministry of Finance, Directorate General of Taxes, Direct Taxes and assimilated Taxes Law, 2021, (PDF document). See, <https://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/com-smartslider3/2014-03-24-14-21-50/codes-fiscaux>, accessed on: September 03, 2021, at 12: 37.
- ⁽¹⁶⁾- People's Democratic Republic of Algeria, Ministry of Finance, Directorate General of Turnover Tax Law, 2021, (PDF document). See, <https://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/com-smartslider3/2014-03-24-14-21-50/codes-fiscaux>, accessed on: September 03, 2021, at 12: 37.

(17)- Kheloui Khaled, Lamamri Assaad, Corruption Offenses: Between The Jurisdiction Of The Tribunals With Extended Territorial Jurisdiction And The Economic and Financial Criminal Pole, Critical Journal of Law and political Sciences, Faculty of Law and Political Science, of the University of Mouloud Maamri of Tizi Ouzou Algeria, Volume 16, number 4, year 2021, p. 761.

(18)- إيمان رتيبة شويطر: الأقطاب الجزائرية المتخصصة كتوجه لمكافحة جرائم الأعمال، مجلة البحوث في العقود وقانون الأعمال، كلية الحقوق، جامعة الإخوة منتوري قسنطينة 1 - الجزائر، المجلد 7، العدد 1 (عدد خاص)، 2022/01/30، ص. 49.

(19)- هامل محمد، يوسف مباركة: القطب الجزائري الاقتصادي والمالي كآلية لمكافحة جريمة التهريب، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عمار ثليجي الأغواط - الجزائر، المجلد 5، العدد 2، 2021/09/01، ص. 866.